الباب الثالث

موقف الكليني من أركان الإيمان

ويشتمل على تمهيد وستة فصول:

- الفصل الأول: موقف الكليني من التوحيد وأنواعه الثلاثة.
- الفصل الثاني: موقف الكليني من الإيمان بالملائكة الكرام.
- الفصل الثالث: موقف الكليني من الإيمان بالكتب المنزلة.
- الفصل الرابع: موقف الكليني من الإيمان بالأنبياء والرسل.
- الفصل الخامس: موقف الكليني من الإيمان باليوم الآخر.
- الفصل السادس: موقف الكليني من الإيمان بالقدر.

مقدمات ضرورية

وفيه تمهيد وخمس مقدمات:

المقدمة الأولى: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي

المقدمة الثانية: أثر عقيدة الإمامة عند الكليني على الدين وأركانه.

المقدمة الثالثة: أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني.

المقدمة الرابعة: أثر عقائد غير المسلمين على عقيدة الكليني.

المقدمة الخامسة: أصول عقيدة أهل السنة والجماعة.

۞ تمهيـــد[1]:

أهل السنة والجماعة هم من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وقد سموا بذلك لانتسابهم لسنة النبي ﷺ واجتماعهم على الأخذ بها ظاهراً وباطناً، في القول، والعمل، والاعتقاد، وهذا يعني أن مصادرهم التي يستقون منها عقيدتهم - وهي الكتاب والسنة والإجماع المبني عليهما - هي المصادر الصحيحة التي يجب على كل موحد اتباعها، والالتزام والتمسك بما ورد فيها. ويعني أيضا أن كل عقيدة تخالف هذه العقيدة فهي عقيدة باطلة مردودة حتى وإن نسبها صاحبها إلى عقيدة المسلمين، أو جَمَع عليها طوائف من الضالين والمبتدعين.

وبما أنني قد بينت موقف الكليني من هذه المصادر[2]، وأنه وأتباعه قد ضلوا

---

(١) ومما تجدر الإشارة إليه أنني استفدت في استخراج كثير من روايات الكليني في هذا الباب، وبعض التعليقات عليها من عدة باحثين دونوها في مؤلفاتهم كالدكتور عبدالرحمن دمشقية في كتابه: (نقد الأصول من الكافي)، والدكتور طه الدليمي في كتابه: (هذا هو الكافي). ولكن نظرا لأن أغلبها ترشد الباحث على موضع الرواية من الكافي؛ فقد قمت بالرجوع إلى كل رواية أستفدت منها، ثم أنقلها من كتاب الكافي مباشرة، ولذا لم أحل إلى كتبهم في كثير من الأحيان، والعلم رحمٌ بين أهله. بالإضافة إلى الاستفادة من بعض المواقع الإلكترونية ومنتدياتها المتخصصة في نقد الشيعة، أو الخاصة بنشر كتب ومصادر الشيعة والدفاع عنها، وذلك لعدم توفر تلك المصادر لي ولكثير من الباحثين.

(٢) في الباب الثاني من هذه الرسالة: (مصادر التلقي وأصول الاستدلال بين الكليني وأهل السنة والجماعة).

ضلالا كبيرا حينما أعرضوا عن هذا الطريق الواضح الذي سارت عليه الأمة الإسلامية من عصر الصدر الأول حتى الآن، وأخذوا يلوون رؤوسهم يمنة ويسرة إلى أصحاب الملل الضالة والنحل والأديان المنحرفة ليتلقوا منهم عقائدهم ويدسوها ضمن عقائد المسلمين بحجة التشيع والمحبة لآل البيت. مؤكدين بذلك فساد فطرتهم، وضلال عقولهم من ناحية، وفساد مصادر التلقي عندهم من ناحية أخرى؛ سأقوم في هذا الباب ببيان موقفه من عقيدة أهل السنة والجماعة من حيث المسائل والمباحث التي خالفهم فيها مما قرره في كتابه الكافي.

مع ملاحظة أن القصد من هذا الباب ليس هو بحث وتأصيل عقيدة أهل السنة والجماعة في المباحث العقدية التي سترد فيه، لأن هذا مما سيُطوِّلُ البحث بما ليس من صلبه وأساسه، وليس القصد أيضا من هذا الباب جمع كل روايات الكليني المتعلقة بهذه المباحث العقدية ثم تفريغها في هذا الباب حسب ورودها، لأن هذا سيجعل البحث نسخة أخرى من كتاب الكافي، وإنما القصد هو بيان موقف الكليني من عقيدة أهل السنة والجماعة بواسطة استخراج الروايات المتعلقة بأهم مباحث العقيدة من كتاب الكافي[1] - حسب جهدي - ثم عرضها

---

(١) وكما لا يخفى فهنالك روايات كثيرة تدل على الغرض المطلوب من إيرادها، ولذا سأقتصر على ما أراه مناسبا من الروايات كشواهد للمبحث المطلوب، وأحيل على غيرها في الحواشي، وإن احتاج الموضع أو الرواية إلى تفسير وتوضيح فسأستعين بعبارات شارحي الكافي وغيرهما حسب المطلوب. وأيضا هنالك روايات تصنف في قائمة الخزعبلات والترهات التي لا يحسن التطرق إلى تفسيرها ونقدها، وإنما يكتفى بإيراد بعضها لكون ذكرها كاف في نقدها، مثل رواية أبي بصير قال: قلت لأبي الحسن (ع): جعلت فداك، بم يعرف الإمام؟ فقال: "بخصال... يخبر بما في غدٍ، ويكلّم الناس بكل لسان... -و- لا =

على عقيدة أهل السنة والجماعة، وذلك بحسب وجودها في كتاب الكافي، وذلك:

- لأن كتاب الكافي بأجزائه الثمانية مع كونه الكتاب الوحيد من الكتب الأربعة الذي تطرق لتقرير أهم عقائد الإمامية؛ فإنه ليس كتاب عقيدة فحسب، بل هو محتو على مباحث أخرى غير متعلقة بالعقيدة، حيث نجد أن مباحث العقيدة فيه منحصرة غالبا في جزأيه الأول والثاني المسماة بأصول الكافي، وفي جزئه الثامن المسمى بالروضة، بينما بقية أجزائه الخمسة متعلقة بالمباحث الفقهية. يضاف إلى ذلك أن هذه الأجزاء الثلاثة ليست مختصة بالعقيدة فقط، بل إنها تحوي مواضيع أخرى لا علاقة لها بمباحث العقيدة، كما سيأتي توضيحه في كلام العميدي.
- ثم إن المباحث العقدية لديه في هذين الجزأين المسميين بأصول الكافي ليست في طرحها وتبويبها كما هو الحال في كتب عقائد أهل السنة والجماعة، بل هي كتب متفرقة أورد تحتها مجموعة من الأبواب التي ضمت عددا من الروايات بحسب ما تحمله هذه الأبواب من عناوين غالبا، وبعضها ليس له علاقة بالعقيدة كما سيتضح من السرد التالي:

الجزء الأول: كتاب العقل و الجهل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد، كتاب الحجة.

يخفى عليه كلام أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام" (٢٨٥/١) ك الحجة - باب: الأمور التي توجب حجة الإمام عليه السلام ح٧. وأيضا رواية أبي الحسن (ع) قال: "ما من ملك يهبطه الله في أمر ما إلا بدأ بالإمام فعرض ذلك عليه، وإنّ مختلف الملائكة من عند الله تبارك وتعالى إلى صاحب هذا الأمر" (٣٩٤/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار عليهم السلام ح٤.

الجزء الثاني: كتاب الإيمان والكفر، كتاب الدعاء، كتاب فضل القرآن، كتاب العشرة.

وأما الروضة فليس فيه كتاب أو باب، بل هو مواضيع منوعة ليس لها منهج واضح.

ولذا فلا يستغرب القارئ الكريم من خلو هذا الباب الثالث من الرسالة من بعض المباحث المتعلقة بالعقيدة وفق منهج أهل السنة والجماعة، وذلك بسبب عدم وجودها أصلا في كتاب الكافي الذي هو محل البحث والدراسة.

ومع ذلك كله فلا بد من التذكير والتنبيه على بعض ما يُكتب في اطراء هذا الكتاب من أتباع هذا المذهب، والذي قد أشرت إليه في حديثي عن التعريف بكتاب (الكافي) في الباب الأول من هذه الرسالة، ومن ذلك ما ذكره العميدي بقوله: (حظي أصول الكافي بعناية خاصة من لدن العلماء لم يحظ بها عند الإمامية كتاب في بابه، **وذلك لاشتماله على أحاديث وأبواب نادرة لم تذكر في غيره من كتب الحديث عند الإمامية، إذ تعرضت أحاديثه لمختلف مباحث العقيدة** كالتوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والموت والبعث والنشور،... والقضاء، والقدر، والجبر، والتفويض، والعدم، والحدوث، والعلم، والجهل، والإيمان، وما يتصل به من فضائل، والكفر، وما يرافقه من رذائل **إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد)**[1].

وأما الروضة فقد شغلت (القسم الثالث من كتاب الكافي، وقد احتلت في

(١) انظر كتاب (الكليني وكتابه الكافي) ص(١٢١- ١٢٢) وكتابه (دفاع عن الكافي) (٢٨/١).

المطبوع منه حاليا جزأه الأخير وهو الثامن... **إن هذا الجزء الحافل بمختلف الأخبار من عقائد** وتفسير وأخلاق وقصص وتاريخ وجغرافية وطب وفلك جاء اسما على مسماه... ولم تصنف أحاديثها على أساس الكتب والأبواب، إنما ذكرت أحاديثها تباعا خالية من كل عنوان،... هذا ويمكن انطباق خطوات المنهج العام في أصول الكافي على خطوات المنهج المتبع في الروضة - ما عدا التبويب - وذلك لتكرار معظمها في هذا الجزء من الكافي، إلا أن الفارق الأساس بينهما هو أن أحاديث الأصول قد عالجت أمورا مخصصة بذاتها كما أعربت عنها عناوين كتب الأصول الثمانية... **أما أحاديث الروضة فهي وإن أمكن حصر بعضها بكتب أو أبواب معينة إلا أن بعضها الآخر لا يمكن درجه تحت ضابط معين، وذلك لتناولها أمورا بعيدة عن علوم الشريعة، ومعالجتها أحداثا ذات علاقة بشخصيات إسلامية معينة، أو لكونها متفردة بمعلوماتها، ولا يمكن ضم غيرها من الأحاديث إليها)**[1].

وعند التأمل والبحث في حقيقة هذا الكلام الذي يُفهم منه شمول هذا الكتاب على أغلب مباحث العقيدة، فإننا سنجد أن الواقع بخلافه حيث أن المرويات المتعلقة بمباحث العقيدة قد لا تشكل نسبة (١٢.٥) بالمئة من مجموع مرويات الجزأين الأول والثاني دون كتاب الروضة!!.

وللتوضيح النظري؛ فإننا إذا تأملنا عناوين كتب هذين الجزأين، وما تضمنته هذه الكتب من أبواب وتعداد لمرويات كل باب بحسب تعداد المصحح والمقابل والمعلق علي أكبر الغفاري، فسنجد أنها كما يلي:

---

(١) انظر المصدر السابق بتصرف يسير ص(١٣٦- ١٣٨) وكتاب (دفاع عن الكافي) (٢٩/١).

١. كتاب العقل و الجهل (ج١) – ليس به أبواب، وعدد مروياته (٣٤) رواية.

٢. كتاب فضل العلم (ج١) – عدد أبوابه (٢٢) بابا، وعدد مروياته (١٧٦) رواية.

٣. **كتاب التوحيد** (ج١) – عدد أبوابه (٣٥) بابا، وعدد مروياته (٢١٢) رواية.

٤. كتاب الحجة (ج١)، والذي خصصه للحديث عن الأئمة وما يتعلق بهم – عدد أبوابه (١٣٠) بابا، وعدد مروياته (١٠١٥) رواية.

٥. **كتاب الإيمان والكفر** (ج٢) – عدد أبوابه (٢٠٩) بابا، وعدد مروياته (١٦٠٩) رواية.

٦. كتاب الدعاء (ج٢) – عدد أبوابه (٦٠) بابا، وعدد مروياته (٤٠٩) رواية.

٧. كتاب فضل القرآن (ج٢) – عدد أبوابه (١٤) بابا، وعدد مروياته (١٢٤) رواية.

٨. كتاب العشرة (ج٢) – عدد أبوابه (٣٠) بابا، وعدد مروياته (٢٠٤) رواية.

فإذا حذفنا من عناوين الكتب -على سبيل التغليب- ما ليس له علاقة واضحة بالعقيدة؛ فسنجد أن المتبقي منها كتابان هما:

١. **كتاب التوحيد** (ج١) – عدد أبوابه (٣٥) بابا، وعدد مروياته (٢١٢) رواية.

٢. **كتاب الإيمان والكفر** (ج٢) – عدد أبوابه (٢٠٩) بابا، وعدد مروياته (١٦٠٩) رواية.

فإذا نظرنا – حسب اجتهادي – إلى عدد الأبواب برواياتها المتعلقة مباشرة بمباحث العقيدة؛ فسنجد ما يلي:

١. كتاب التوحيد (ج١) – أبوابه كلها تقريبا متعلقة بمباحث العقيدة وعددها (٣٥) بابا، وعدد مروياتها (٢١٢) رواية.

٢. كتاب الإيمان والكفر (ج٢) - عدد أبوابه المتعلقة بمباحث العقيدة (٤٥) بابا، وعدد مروياتها (٢٦٢) رواية.

لتكون الخلاصة النهائية للكتب والأبواب والمرويات المتعلقة بمباحث العقيدة كما يلي[١]:

أولا: على مستوى الكتب: (٢) كتاب تقسيم (٨) كتب = ٢٥ بالمئة.

ثانيا: على مستوى الأبواب: (٨٠) بابا تقسيم (٥٠٠) باب = ١٦ بالمئة.

ثالثا: على مستوى الروايات: (٤٧٤) رواية تقسيم (٣٧٨٣) رواية = ١٢.٥ بالمئة.

وهذه الاحصاءات كلها لأجل أن نعرف الحقيقة نظريا بعد أن نقارن بينها وبين قول العميدي السابق أن أحاديث الكافي قد تعرضت لمختلف مباحث العقيدة وغيرها من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد. فهل يمكن لنسبة كهذه من المرويات (١٢.٥) بالمئة أن تتعرض لكل ذلك؟؟ هذا ما سيتم بمشيئة الله توضيحه تطبيقا بواسطة فصول ومباحث هذا الباب.

(١) (مجموع الكتب = ٨ كتب) (مجموع الأبواب: (٢٢) + (٣٥) + (١٣٠) + (٢٠٩) + (٦٠) + (١٤) + (٣٠)=٥٠٠ باب) (مجموع الروايات: (٣٤) + (١٧٦) + (٢١٢) + (١٠١٥) + (١٦٠٩) + (٤٠٩) + (١٢٤) + (٢٠٤) = ٣٧٨٣ رواية).

۞ المقدمة الأولى: الموقف من الروايات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والواردة في كتاب الكافي:

لا يخفى على الباحثين في مرويات كتب الإمامية تطفلها على كتب أهل السنة والجماعة، بل ونسخ هذه المرويات بنصها مع تغيير في رواتها أو متونها، وهذا واضح جدا في المرروريات المتعلقة بالأحكام الفقهية، وملتبس أحيانا في المرويات المتعلقة بالأحكام العقائدية[1]. وليس هذا مجال البسط فيه والتأكيد، وخصوصا مع شهادات المتقدمين من العلماء المحققين على انعدام مناهج أو علماء في الفقه وغيره عند الإمامية[2]، وشهادات المتأخرين أيضا[3]،

---

(١) لأن عقيدتهم مخالفة بالكامل لعقيدة أهل السنة والجماعة، إلا ما ورد فيها من مرويات منسوبة لآل البيت مما توافق فيه عقيدة أهل السنة والجماعة، لكنها مع ذلك محمولة لديهم على التقية لتحقيق المخالفة الكاملة، كما سيأتي مثاله في هذه المقدمة.

(٢) قال البغدادي (ت٤٢٩هـ): (ولم يكن بحمد الله ومنه... في الروافض... ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللغة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والسير والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم على الخصوص والعموم من أهل السنة والجماعة) انظر كتاب (الفرق بين الفرق) ص(٢٢٦)، وقال أبو المظفر الاسفرايني (ت٤٧١هـ): (ولم يكن قط للروافض... تصنيف معروف يرجع إليه في تعرف شيء من الشريعة، ولا كان لهم إمام يقتدى به في فروع الديانة) انظر كتاب (التبصير في الدين) ص(١٩٢).

(٣) كشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، حيث أكَّد على هذه الحقيقة في عدة مواضع من كتابه (منهاج السنة)، ومن ذلك قوله: (ولهذا لا يوجد في أئمة الفقه الذين يرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعبادة) (٢/٨٠)، (وأما الفقه فهم من أبعد الناس عن الفقه. وأصل دينهم في الشريعة هي مسائل ينقلونها عن بعض علماء =

وكذلك المعاصرين من واقع كتب الشيعة أنفسهم[1]،.... بل وشهادات علماء الإمامية أنفسهم على مذهبهم بذلك[2]، وشهادة بعض محققيهم بأن بعض كبار

=

أهل البيت، كعلي بن الحسين، وابنه أبي جعفر محمد، وابنه جعفر بن محمد... وإذا صنف واحد منهم كتابا في الخلاف وأصول الفقه، كالموسوي وغيره، فإن كانت المسألة فيها نزاع بين العلماء، أخذوا حجة من يوافقهم، واحتجوا بما احتج به أولئك، وأجابوا عما يعارضهم بما يجيب به أولئك، فيظن الجاهل منهم أن هذا قد صنف كتابا عظيما في الخلاف أو الفقه أو الأصول، ولا يدري الجاهل أن عامته استعارة من كلام علماء أهل السنة، الذين يكفرهم ويعاديهم...) (٦/٣٨٠-٣٨١)، (وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام لا علم الحديث ولا الفقه ولا التفسير ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق كشيوخ أهل الكتاب) (٧/٢٨٦-٢٨٧).

(١) قال الدكتور القفاري في مبحث (ملحوظات على الكتب الثمانية): (ويلاحظ التشابه في كثير من مسائلهم الفقهية مع أهل السنة، مما يؤكد ما يقوله بعض أهل العلم من أخذهم لذلك من أهل السنة)، وأحال في الحاشية إلى كتاب منهاج السنة. انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة) (٢/٣٥٧). ويقول الدكتور محمد العسال: (كما ألف في الفروع الفقهية عدد كبير منهم، وقد راجعت بعضا من هذه الكتب فلفت نظري في هذه الكتب أن الكثير من مسائلها يوافق فقه أهل السنة والجماعة، إمَّا ما عليه المذاهب الأربعة المشهورة، وإمَّا يوافق بعضها..) انظر كتاب (الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن) ص(٨٨).

(٢) ففي ترجمة الطوسي (ت٤٦٠هـ) في كتاب الفوائد الرجالية وجدت بحر العلوم بعد أن ترجم له بقوله: (محمد بن الحسن بن علي الطوسي: أبو جعفر شيخ الطائفة المحققة، ورافع أعلام الشريعة الحقة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة الإمامية في كل ما يتعلق بالمذهب والدين، محقق الأصول والفروع ومهذب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة على الاطلاق ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق. صنف في جميع علوم الإسلام، وكان القدوة في كل ذلك والإمام... وأما الفقه، فهو خريت هذه الصناعة، والملقى

=

علمائهم قد تلقى العلم على علماء أهل السنة والجماعة[1] وأن الفقه لديهم قد

=

إليه زمام الانقياد والطاعة. وكل من تأخر عنه من الفقهاء الأعيان، فقد تفقه على كتبه واستفاد منه نهاية أربه ومنتهى طلبه) (٣/٢٢٧-٢٣٠)، ينقل عنه قوله في كتابه (الفهرست) عن كتابه المبسوط الذي ذكر في مفتتحه: (أنه كان على قديم الوقت وحديثه متشوق النفس إلى عمل مثل هذا الكتاب - قال -: وكان يقطعني عن ذلك القواطع ويشغلني الشواغل ويضعف نيتي - أيضا - فيه قلة رغبة هذه الطائفة فيه وترك عنايتهم به، لأنهم ألفوا الأخبار وما رووه من صريح الألفاظ حتى أن مسألة لو غير لفظها وعبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم، تعجبوا منها. وقصر فهمهم عنها وكنت عملت - على قديم الوقت -: كتاب النهاية، وذكرت جميع ما رواه أصحابنا في مصنفاتهم وأصولها من المسائل وفرقوه في كتبهم - قال -: وأوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقولة حتى لا يستوحشوا من ذلك، وعملت - بآخرة - مختصر جمل العقود والعبادات، سلكت فيه طريق الايجاز والاختصار... ولا أذكر أسماء المخالفين في المسألة، لئلا يطول الكتاب به... وهذا الكتاب - إذا سهل الله اتمامه - يكون كتابا لا نظير له في كتب أصحابنا ولا في كتب مخالفينا، لأني - إلى الآن - ما عرفت لأحد من الفقهاء كتابا واحدا يشتمل على الأصول والفروع مستوفيا مذهبا، بل كتبهم - وإن كانت كثيرة - فليس يشتمل عليها كتاب واحد، وأما أصحابنا فليس لهم في هذا المعنى شئ يشار إليه، بل لهم مختصرات وأوفى ما عمل في هذا المعنى: كتابنا (النهاية) وهو على ما قلت فيه) (٣/٢٣٤-٢٣٥). قلت: فإذا كان هذا هو حال شيخ الطائفة، فما القول فيمن كان قبله؟؟.

(١) ففي مقال منشور على الشبكة العنكبوتية على الرابط:

www.ataweel.com/trkh/kybh/kyb4.htm

بعنوان: (نقطة التحول) نسب إلى بحر العلوم في ترجمته للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) أنه أحصى أبرز مشايخه من الخاصة والعامة باثنين وثلاثين شيخا، نصفهم من علماء المذاهب المخالفة.

تأخر تقريره كعلم مستقل، وأنه معتمد على فقه أهل السنة والجماعة[1].

والسبب في إيرادي لهذه المقدمة قبل الشروع في بيان موقف الكليني من عقيدة أهل السنة والجماعة في بقية مباحث الباب؛ هو أنني في أثناء قراءة مرويات الكليني فيما يتعلق بالجانب العقدي وجدت مرويات توافق عقيدة السلف الصالح من أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين وآل البيت رضي الله عنهم أجمعين -وإن كانت قليلة- في مقابل المرويات الكثيرة المخالفة لعقيدتهم، والتي تعد عنوانا لمحتويات ومضمون هذا الكتاب. وهذا بحدِّ ذاته يعتبر تناقضا

(١) راجع ما قاله عالمهم جعفر السبحاني في كتابه: (تذكرة الأعيان)، ونقلت المطلوب منه في الإجابة التفصيلية على عبارة ابن الأثير الجزري - الملاحظة السابعة من الفصل الأول في الباب الأول من هذا البحث، ومنه قوله: (ومع إطلالة القرن الرابع خرج لون جديد في الكتابة والفتيا، وهو الإفتاء بمتون الروايات مع حذف إسنادها، والكتابة على هذا النمط مع إعمال النظر والدقة فخرج الفقه في ظاهره عن صورة نقل الرواية، واتخذ لنفسه شكل الفتوى المحضة. وأوّل من فتح هذا الباب في وجه الشيعة على مصراعيه هو: والد الشيخ الصدوق علي بن الحسين بن موسى بن بابويه المتوفّى عام ٣٢٩هـ). قلت: فإذا كانت وفاته في نفس العام الذي توفي فيه الكليني فمن أين جاء الكليني بمنهجه في الفقه في كتاب الفروع؟؟؟، وقارن جواب هذا السؤال بما ذكره أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) في كتابه (طبقات الفقهاء) بعد أن قسم العلماء باعتبار أماكن تواجدهم، وذكر علماء كل طبقة ومذهب، مع ملاحظة أنه لم يذكر من الإمامية سوى محمد الباقر (ت١١٤هـ) باعتبار أنه من فقهاء التابعين بالمدينة، ولم يذكر للإمامية مذهبا ولا عالما ولا طريقة، بل ختم عبارته قبل الانتقال إلى تفصيل أئمة كل مذهب بقوله: (ثم انتهى الفقه بعد ذلك - يقصد بعد الثلث الأول من المائتين - في جميع البلاد التي انتهى إليها الإسلام إلى أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد وداود رحمهم الله تعالى، وانتشر عنهم الفقه في الآفاق، وقام بنصرة مذاهبهم أئمة ينسبون إليهم وينصرون أقوالهم) ص(١٠٨).

في كتاب واحد، فكان لابد - من باب الإنصاف والأمانة في البحث العلمي - من إيجاد المنهج المناسب للتعامل مع هذا التناقض[1]، وحلِّ هذا الإشكال.

فقمت - حسب اجتهادي - بتتبع أقوال الباحثين المتأخرين والمعاصرين الذين تكلموا في عقائد الإمامية ليتسنى لي بواسطة هذا التتبع من معرفة عقيدة الكليني الفعلية - كونه أورد مثل هذه المرويات المتناقضة في كتابه الكافي - فوجدت أن كثيرا منهم - فيما ظهر لي - حينما يتكلمون في عقائد الإمامية فإنهم يتكلمون بناء على ما قرره المتأخرون من الإمامية، واستقرت عليه عقيدتهم، وربما يستشهدون ببعض مرويات الكافي - وهو من المتقدمين - على هذه الاعتقادات دون مراعاة للتناقض الموجود في كتابه، أو للتسلسل الذي سارت عليه هذه الطائفة في عقائدها. وهذا منهج لا تثريب عليهم فيه، وخصوصا أنهم ينتقدون هذه الطائفة بموجب ما يؤمن به أتباعها في الوقت الحاضر، وبناء على ما تقرر في كتب متأخريهم مما استقرت عليه عقائدهم. وبالتالي فإنه لا يمكنني الاعتماد على تقريراتهم عند الحكم على الكليني لأنه من المتقدمين، ولأن التلون والتخبط في اعتناق وتقرير عقيدة هذا المذهب ثابت نصاً من خلال كتب أربابه، وثابت حكماً من خلال استقراء الباحثين لتأريخه وتأريخ رجاله.

حيث يقول الشهرستاني في حديثه عن الإمامية: (وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم.... فصارت الإمامية

---

(١) وقد أشرت إلى نحو من هذا التناقض في مبحث الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي في الفصل الثاني من الباب الأول.

بعضها معتزلة: إما وعيدية، وإما تفضيلية، وبعضها أخبارية: إما مشبهة وإما سلفية...)[1].

ويقول الدكتور النشار: (**لم تكن هناك عقائد شيعية واحدة، بل كان لكل عصر من عصور الأئمة تراث أضيف إلى تراث السابقين**، وكان الأئمة غير متعاصرين، فكان لكل عصر من عصورهم عقائده وفلسفته واتجاهاته. فامتاز عصر كل إمام بالاتجاهات العلمية السائدة في عصره... **إن إقامة المذهب الإمامي الاثني عشري في صورته الكاملة إنما كان على يد المجتهدين المتأخرين من علماء المذهب الذين قاموا بأخذ مصادره الأولى، وأخذوا يصوغونها صياغة جديدة، ويضيفون إليها عناصر متعددة من هنا وهناك، حتى اكتمل في أيديهم**)[2].

إذاً فعقيدة الكليني في المباحث العقدية لا تخلو أن تكون غير منضبطة وغير مؤصلة في هذا الجانب، وخصوصا إذا أكدتُ على شأن التحريف والتغيير الذي تعرض له الكتاب. وهذا بحد ذاته إشكال يحتاج إلى جواب، ليصير منهجي منهجا صحيحا يمكن بواسطته التعرف على عقيدة الكليني الحقيقية، ومناقشته على ضوء ذلك.

فرشحت للوصول إلى هذا المنهج وحلِّ هذا الإشكال ثلاثة احتمالات هي:

- الاحتمال الأول: الأخذ بالمرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة فقط، وجعلها عقيدة للكليني.

---

(١) انظر كتاب (الملل والنحل للشهرستاني) (١/١٦٥).

(٢) انظر كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٨)، وستأتي تتمة لهذا الكلام عند الحديث عن أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني.

- الاحتمال الثاني: إبقاء وترك المرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة على حالها من دون التعرض لها بقدح أو تضعيف.
- الاحتمال الثالث: محاولة تقرير منهج معين للتعامل مع هذه المرويات المتعارضة.

* فإذا اعتمدت الاحتمال الأول - وهو الأخذ بالمرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة فقط، وجعلها عقيدة للكليني -؛ فهذا يعني حذف كل الروايات المخالفة لها أو المتعارضة معها في ذلك، لأنني أعتقد أن هذه العقيدة الصحيحة هي عقيدة آل البيت ﷺ، وقد نقلها الكليني ضمن مرويات كتابه الكافي، **وبالتالي فهي عقيدة الكليني أيضا.**

لكن هذا الاحتمال فيه محذوران اثنان هما:

الأول: أنني سأتدخل في مرويات الكتاب بالحكم على بعضها بالضعف والوضع، أو عدم الصحة والمخالفة - لأن العقيدة لا تثبت إلا بالنصوص الشرعية الصحيحة -، وهذا ليس من المنهج الذي اعتمدته في تقرير منهج الكليني في إيراده لمروياته في كتابه الكافي، والذي يدل على أن جميع ما في كتابه الكافي صحيح[1].

الثاني: أنني قد أظلم الكليني!!! بإثبات موافقته لعقيدة أهل السنة والجماعة، والتي من عقيدته مخالفتها في كل شيء، حتى ولو في الأحكام[2]، وخصوصا أن

---

(١) انظر الشبهة الأولى من المبحث الثالث في الباب الأول: شبهة الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي.

(٢) فقد روى رواية طويلة بسنده إلى أبي عبدالله وفيها: (قلت: فإن كان الخبران عنكما =

مخالفته لهم ثابتة وصريحة في إثبات مصادر التلقي[1]، وكذلك في عقيدة الإمامة التي أثَّرت على جميع عقائد الإمامية.

* أما إذا اعتمدت الاحتمال الثاني - وهو إبقاء المرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة على حالها من دون تعرض لها بقدح أو تضعيف -؛ فهذا يعني إبقاء التعارض، بل والتناقض بين المرويات التي تثبت العقيدة الصحيحة، والأخرى التي تثبت العقيدة الفاسدة، وبالتالي فلا أستطيع معرفة عقيدة الكليني الذي يعتبر كتابه أحد مصادر التلقي عند الإمامية. ولم أحلَّ الإشكال القائم في هذا الأمر.

* إذاً لم يتبق لي سوى الاحتمال الثالث، والذي يوجب عليَّ تقرير منهج معين للتعامل مع هذه المرويات المتعارضة؛ فسلكت لأجل ذلك الطريقة التالية وهي:

مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة، قلت: جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة، ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامة والآخر مخالفا لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ قال: ما خالف العامة ففيه الرشاد. قلت: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعا. قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر. قلت: فإن وافق حكامهم الخبرين جميعا؟ قال: إذا كان ذلك فارجه حتى تلقى إمامك فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات)!!. انظر كتاب الكافي (٦٧/١) ك فضل العلم/ باب: اختلاف الحديث- ح١٠.

(١) كما بينته سابقا في الفصل الثاني من الباب الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.

بما أنني قد ارتضيت سابقا[1] شرَّاح الكافي - بحكم أنهم أعلم علماء الإمامية بمراد الكليني في روايات كتابه الكافي، وارتضاء بقية علمائهم الآخرين باستنباطهم، بل والاستدلال بمقولاتهم - حكاما على عقيدة الكليني، فلماذا لا أنظر إلى تخريجاتهم لبعض هذه المرويات، وأرى كيف تعاملوا معها وفق عقيدتهم:

- فإن كان تعاملهم معها بإقرارها والحكم عليها بأنها عقيدة الكليني، وأنها الصواب، وما خالفها فهو الخطأ؛ أستأنست بإقرارهم ورجحت أنها عقيدة الكليني، واعتذرت عن وجود ما يخالفها بأن سببه التحريف والتغيير الذي تعرض له الكتاب، وأكدت على أن الكليني حاطب ليل لا يميز بين العقيدة الصحيحة والفاسدة[2]، وإنما جمع في كتابه بين الحق والباطل، والغث والسمين، فلا أستطيع نسبة أي من الصحيح أو الفاسد إليه، وأكتفي بالحكم عليه في باب العقيدة بالاضطراب.
- أما إن كان تعاملهم معها بردِّها ورفضها، وتفعيل مبدأ التَّقية الذي قرره الكليني نفسه في كتابه، وجعله قاعدة لأتباعه يعتنقونها في حال الخوف والخطر، ويتبرؤون منها في حال الأمن والسلم[3]، وأن هذه المرويات قيلت

---

(١) انظر الإحالة السابقة.

(٢) وإن كان أتباعه يخالفون في ذلك كما وضحت ذلك في مبحث القول بتحريف القرآن، وأن إيراد الكليني لمرويات التحريف من دون رد أو تعليق، تؤكد نسبة القول بالتحريف إليه كما قرر ذلك من قرره من علمائهم في ذلك الموضع، فليراجع.

(٣) انظر مقدمة كتاب شرح أصول الكافي (٥٨/١-٦٠) للمازندراني بتعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني.

لمصلحة معينة، فلما انقضى ما يدعو إلى إظهارها فإنها لا تخرج عن موافقة عقيدة الإمامية؛ أستأنست بإقرارهم أيضا، ورجحته عقيدة يمكن بواسطتها مناقشة الكليني، ومعرفة سبب إيراده لها في كتابه الكافي.

فلما نظرت في طريقة تعاملهم مع هذه المرويات الموافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة والمخالفة لعقيدة الكليني وأتباعه من الإمامية؛ وجدت أنهم يطبقون مبدأ التقية فيها، أو مبدأ الرفض، أو مبدأ التحريف، ويفسرونها بحسب ما آلت إليه عقيدتهم، واستقرت عليه من مخالفة أهل السنة والجماعة (العامة) لأن فيه الرشاد.

قال المازندراني تعليقا على كلام الكليني في مقدمة كتابه الكافي: ((**وذكرت أن أمورا قد أشكلت عليك لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها**) اختلافا يوجب الأخذ ببعضها طرح البواقي لعدم إمكان الجمع بينها بوجه (**وإنك تعلم أن اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها**) من جملتها أغراض نفسانية وتقربات سلطانية وتخيلات شيطانية.... ومنها: التقية إذ كثيرا ما كانوا (عليهم السلام) يفتون على سبيل التقية والخوف من النهب والقتل.... (**وقوله** (عليه السلام) **دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم**) من الروايات المختلفة بعد موافقة الجميع كتاب الله (**ما وافق القوم**) يعني العامة فإن الرشد أي الهداية إلى الحق (**في خلافهم**) لأنهم سالكون مسالك الطبايع راغبون عن مراشد الشرايع غالبا، **وهذه قرينة واضحة على أن الحق في خلافهم**))[1].

(١) انظر المصدر السابق (١/٥٨-٦٠).

وللتدليل أكثر على هذه الحقيقة؛ فسأذكر رواية واحدة أجعلها لاحقا مفتاحا للخلاصة في التعامل مع هذا الإشكال، وأدرج غيرها في مواضعها من هذا الباب[1]، حيث أورد الكليني بسنده عن سماعة قال: سألته[2] عن زيارة القبور وبناء المساجد فيها، فقال: (أما زيارة القبور فلا بأس بها ولا تبنى عندها المساجد)[3]. قال المجلسي: (الحديث الثاني: موثق، يدل على استحباب الزيارة، وكراهة بناء المساجد على القبور، وقال في الذكرى: المشهور كراهة البناء على القبر واتخاذه مسجدا، وفي المبسوط نقل الإجماع على كراهة البناء عليه، وفي النهاية: يكره تجصيص القبور وتظليلها، وكذا يكره المقام عندها لما فيه من إظهار السخط لقضاء الله، أو الاشتغال عن مصالح المعاد والمعاش، أو لسقوط الاتعاظ بها، وفي خبر علي بن جعفر: [لا يصلح البناء عليه ولا الجلوس] وظاهره الكراهة فيحمل النهي عليها. **وقال الصدوق: [قال النبي صلى الله عليه وآله: لا تتخذوا قبري قبلة ولا مسجدا فإن الله تعالى لعن اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد]**، قلت: هذه الأخبار رواها الصدوق والشيخان ولم يستثنوا قبرا، **ولا ريب أن الإمامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه إحداهما: البناء، والأخرى: الصلاة في المشاهد المقدسة، فيمكن القدح في هذه الأخبار لأنها آحاد، وبعضها ضعيف الإسناد وقد عارضها أخبار أشهر منها.** وقال ابن الجنيد: [ولا بأس بالبناء عليه، وضرب الفسطاط يصونه ومن يزوره، أو تخصيص هذه العمومات بإجماعهم في عهود كانت الأئمة ظاهرة فيها، وبعدهم من غير نكير،

(١) كما سيأتي في موقف الكليني من صفتي العلو والنزول الواردة ضمن صفاته ﷻ.

(٢) قال الغفاري محقق الكافي: (كذا). قلت: ولم يتعرض لها المجلسي بأي تعليق.

(٣) انظر كتاب الكافي (٣/٢٢٨) ك الجنائز - باب: زيارة القبور- ح٢.

والأخبار الدالة على تعظيم قبورهم وعمارتها وأفضلية الصلاة عندها، وهي كثيرة] انتهى، **ولا يخفى حسن ما أفاده ...)**[1].

فتأمل أخي القارئ الكريم كيف تم معارضة هذه العقيدة الصحيحة في حكم اتخاذ القبور مساجد أو البناء عليها - والتي هي عقيدة آل البيت - لتوافق عقيدة الكليني وأتباعه، بأسلوب واضح وصريح على أن عقيدة الكليني وأتباعه هي المقدمة عند تعارضها مع عقيدة أهل السنة والجماعة التي يعتقدها آل البيت عليهم السلام، ويصرحون بها في مروياتهم.

وهنا يرد سؤال هام جدا مفاده: ما هو موقف آل البيت عليهم السلام من الروايات المنسوبة إليهم مما فيها مخالفة للعقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة والجماعة؟؟

والجواب هو: أن آل البيت عليهم السلام تربوا في محاضن بيت النبوة، ونشأوا بين الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان وأتباعهم ممن تلقوا العقيدة الصحيحة من مصادرها، وطبقوها واقعا في أقوالهم وأفعالهم، فلا يجوز الظن بهم ﷺ ورحمهم خلاف ما بُعث به النبي ﷺ، ويشهد لذلك - ضمن نطاق كتاب الكافي

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٩٢/١٤). وانظر أيضا تعليق الغفاري على رواية الكليني في حكم تجصيص القبور والبناء عليها، ونقله لكلام المجلسي في تجويز ذلك لكونه من خصائص الأئمة وأولادهم عليهم السلام، ولئلا يندرس قبورهم، ولا يحرم الناس من زيارتهم... ولإطباق الناس على البناء على قبورهم من غير نكير، واستفاضة الروايات بالترغيب في ذلك، بل لا يبعد استثناء قبور العلماء والصلحاء أيضا استضعافا لسند المنع، والتفاتا إلى أن ذلك تعظيما لشعائر الإسلام، وتحصيلا لكثير من المصالح الدينية كما لا يخفى. (٢٠٢/٣) ك الجنائز - باب: تطيين القبر وتجصيصه - ح٣.

- وجود روايات نقلوها بأنفسهم عنه ﷺ، أو نقلت عنهم تدل على ذلك وتؤكده مثل:

- رواية أبي عبدالله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله خطب الناس في مسجد الخيف فقال: (... ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: **إخلاص العمل لله**، والنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم...)[1].

- رواية أبي الحسن الرضا عليه السلام أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان يقول: **(طوبى لمن أخلص لله العبادة والدعاء...)**[2].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: **(بالإخلاص يكون الخلاص، فإذا اشتد الفزع فإلى الله المفزع)**[3].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام أنه كان يقول عند العلة: (اللّٰهُمَّ إنك عيرت أقواما فقلت: [قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا

---

(١) انظر كتاب الكافي (٤٠٣/١) ك الحجة باب: ما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنصيحة لأئمة المسلمين - ح١. وفي ك الإيمان والكفر باب: الإخلاص ح١ عن أبي عبدالله عليه السلام: في قول الله عز وجل: " حنيفا مسلما " قال: (خالصا مخلصا ليس فيه شئ من عبادة الأوثان)، وعنه أيضا: (القلب السليم الذي يلقى ربه وليس فيه أحد سواه، قال: وكل قلب فيه شرك أو شك فهو ساقط..) ح٥.

(٢) انظر المصدر السابق (١٣/٢) ك الإيمان والكفر باب: الإخلاص - ح٣. وفي ك الدعاء باب فضل الدعاء والحث عليه (٤٦٦/٢) ح٢ عن أبي حنان بن سدير، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أي العبادة أفضل؟ فقال: (ما من شئ أفضل عند الله عز وجل من أن يُسأل ويطلب مما عنده، وما أحد أبغض إلى الله عز وجل ممن يستكبر عن عبادته ولا يَسأل ما عنده).

(٣) انظر المصدر السابق (٤٦٨/٢) ك الدعاء باب: أن الدعاء سلاح المؤمن - ح٢.

تحويلا] فيا من لا يملك كشف ضري ولا تحويله عني أحد غيره صل على محمد وآل محمد واكشف ضري وحوله إلى من يدعو معك إلها آخر لا إله غيرك)[1].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام في الهمِّ قال: تغتسل وتصلي ركعتين وتقول: (يا فارج الهم، ويا كاشف الغم، يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما، فرج همي، واكشف غمي يا الله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، اعصمني وطهرني، واذهب ببليتي، واقرأ آية الكرسي والمعوذتين)[2].

- رواية أبي عبدالله عليه السلام (أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله أوصني فقال: لا تشرك بالله شيئا وإن حرقت بالنار وعذبت إلا وقلبك مطمئن بالإيمان)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٦٤/٢) ك الدعاء باب: الدعاء للعلل والأمراض - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٥٥٧/٢) ك الدعاء باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح٦. وفي الباب نفسه عن أبي عبدالله (ع) قال: (إذا خفت أمرا فقل: " اللَّهُمَّ إنك لا يكفي منك أحد وأنت تكفي من كل أحد من خلقك فاكفني كذا وكذا " ح٧. وفي حديث آخر قال: (تقول: " يا كافيا من كل شئ ولا يكفي منك شئ في السماوات والأرض اكفني ما أهمني من أمر الدنيا والآخرة وصلى الله على محمد").

(٣) انظر المصدر السابق (١٥٨/٢) ك الإيمان والكفر باب: باب البر بالوالدين - ح٢. وقد ورد في رواية عن أسماء قالت: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: "من أصابه هم أو غم أو كرب أو بلاء أو لأواء فليقل: (الله ربي ولا أشرك به شيئا، توكلت على الحي الذي لا يموت") (٥٥٦/٢) ك الدعاء باب: الدعاء للكرب والهم والحزن والخوف - ح٢. لقد استوقفني في هذه الرواية أمران: الأول: ورودها من دون وجود إمام من الأئمة في سندها، الثاني: ورودها عن امرأة اسمها أسماء، والتي يرجح موقعها في سياق السند أنها صحابية، فأما الأمر الأول؛ فجوابه عند أتباع الكليني سهل يسير هو: احتمال سقوط اسم الإمام من السياق، وهذا الأمر لم يتطرق له شراح الكافي كالمازندراني (٤٠٠/١٠) =

- رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثني رسول الله صلى

والمجلسي (٤١٩/١٢) ولا المصحح والمعلق على كتاب الكافي علي الغفاري (٥٥٦/٢)، ولا الضابط والمصحح والمعلق محمد جعفر شمس الدين (٥٢٣/٢)، ومع ذلك ففي الكافي روايات عدة عن غير الأئمة ليس هنا محل سردها. وأما الأمر الثاني؛ فهذا محل التساؤل عن شخصية أسماء، هل هي الصحابية المشهورة بنت الصديق رضي الله عنها وعن أبيها؟ أم هي امرأة أخرى؟ وهذا ما لم يتعرض له أو يتطرق له كل من تقدم ذكرهم في الأمر الأول من أتباع الكليني في نفس المواضع من كتبهم، وهذا بلا شك أمر متعمد منهم لعدم وجود أي جواب مقنع عن سبب ورود اسمها في كتاب الكافي، وكونها تروي مباشرة من غير وجود معصوم. لذا اكتفى المجلسي وغيره بتضعيف الرواية، وشرح كلمة (لأواء) فقط. وأما غيرهم من أتباع الكليني فقد نحا نحوا آخر فوصفها بالجهالة، كما فعل علامتهم في الرجال الخوئي، حيث نقل عنه محمد الجواهري ص(٧٥٧) في كتابه: (المفيد من معجم رجال الحديث) - وهو اختصار لكتاب: (معجم رجال الحديث) للخوئي-: (باب النساء ".. - أسماء: روت عن رسول الله ﷺ، وروى عنها ثابت، الكافي (٢) ج ٢ باب الدعاء للكرب والهم والخوف ح٢... - أسماء بنت أبي بكر: من أصحاب رسول الله ﷺ رجال الشيخ - مجهولة). ولعل أحسن من يفسر لنا سبب موقف أتباع الكليني من أسماء رضي الله عنها هو مزيل مبدأ التقية في هذا العصر: سيدهم الرافضي الخبيث ياسر الحبيب، فقد سئل في موقعه (القطرة) عن: ما موقف الشيعة من أسماء بنت أبي بكر؟ فأجاب قبحه الله: "هي امرأة ناصبية ملعونة ربّت ابنها عبدالله بن الزبير على عداوة أهل بيت الطهارة صلوات الله عليهم، وشاركت مع أختها عائشة في المسير إلى البصرة لقتال أمير المؤمنين صلوات الله عليه" انتهى مؤرخا في ١٢ صفر ١٤٢٩هـ وتجده على هذا الرابط:

http://sheikh-alhabib.com/question/index.php?id=37

قلت: وهذا الأمر برمته يؤكد لنا مدى حقد الرافضة على أصحاب رسول الله ﷺ، وكل من له علاقة بأفضل أصحابه كأبي بكر رضي الله عنه وغيره، وأيضا يزيدنا دليلا من أدلة معرفة حقيقة الكليني وتأليفه لهذا الكتاب، وأنه مع جهله وخبثه حاطب ليل يجمع الغث والسمين، والصالح والطالح.

الله عليه وآله في هدم القبور وكسر الصور)[1].

ويضاف إلى هذه الروايات المؤكدة لصحة عقيدة آل البيت من كتاب الكافي، روايات أخرى توضح أن هنالك من يحاول جاهدا - ممن يدعي اتباعه لآل البيت - إلصاق بعض الأقوال والعقائد الفاسدة بهم، ونسبتها إليهم، بدلالة نفيهم عليهم السلام لها عند معرفتهم بذلك، ومحاولتهم التبرؤ منها، وممن ينسبها إليهم[2]، مثل:

- رواية سدير قال: كنت أنا وأبو بصير ويحي البزاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبدالله عليه السلام إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ مجلسه قال: **يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله** عز وجل...)[3].

- عن سدير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: **إن قوما يزعمون أنكم آلهة**، يتلون بذلك علينا قرآنا: (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله) فقال: (يا سدير **سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء وبرئ الله منهم**، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإياهم يوم

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٢٨/٦) ك الزي والتجمل باب: تزويق البيوت - ح١١. وفي الباب نفسه عن أبي عبدالله (ع) قال: (قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله إلى المدينة فقال: لا تدع صورة إلا محوتها، ولا قبر إلا سويته...) ح١٤.

(٢) قال الشهرستاني عند ترجمته لجعفر الصادق رحمه الله: (وقد تبرأ مما كان ينسب بعض الغلاة إليه، وتبرأ منه، ولعنهم، وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحماقاتهم، من القول بالغيبة، والرجعة، والبداء، والتناسخ، والحلول، والتشبيه،.... والاعتزال، والقدر أيضا). انظر كتاب (الملل والنحل) (١٦٧/١).

(٣) انظر كتاب الكافي (٢٥٧/١) ك الحجة باب: نادر فيه ذكر الغيب - ح٣.

القيامة إلا وهو ساخط عليهم)، قال: قلت: وعندنا **قوم يزعمون أنكم رسل** يقرؤون علينا بذلك قرآنا: (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم) فقال: (يا سدير **سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء وبرئ الله منهم ورسوله**، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة إلا وهو ساخط عليهم...)[1].

- رواية محمد بن زيد الطبرى قال: كنت قائما على رأس الرضا عليه السلام بخراسان وعنده عدة من بني هاشم وفيهم إسحاق بن موسى بن عيسى العباسي فقال: (يا إسحاق **بلغني أن الناس يقولون: إنا نزعم أن الناس عبيد لنا، لا وقرابتي من** رسول الله صلى الله عليه وآله **ما قلته قط، ولا سمعته من آبائي قاله، ولا بلغني عن أحد من آبائي قاله**...)[2].

- عن علي بن أبي حمزة، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: **سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم** أن الله جسم، صمدي نوري، معرفته ضرورة، يمن بها على من يشاء من خلقه، فقال عليه السلام: (سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلا هو، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير...)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (٢٦٩/١) ك الحجة باب: في أن الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة- ح٦.

(٢) انظر المصدر السابق (١٨٧/١) ك الحجة باب: فرض طاعة الأئمة - ح١٠.

(٣) انظر المصدر السابق (١٠٤/١) ك التوحيد باب: النهي عن الجسم والصورة - ح١. وفي الباب نفسه عن محمد بن الفرج الرخجي قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عما قال هشام بن الحكم في الجسم، وهشام بن سالم في الصورة فكتب: (دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان) (١٠٥/١) ح٥.

- عن أبي النعمان قال: قال أبو جعفر عليه السلام: (**يا أبا النعمان لا تكذب علينا كذبة فتسلب الحنيفية**، ولا تطلبن أن تكون رأسا فتكون ذنبا، ولا تستأكل الناس بنا فتفتقر، فإنك موقوف لا محالة ومسؤول، **فإن صدقت صدقناك، وإن كذبت كذبناك**)[1].

- عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يا معشر الشيعة شيعة آل محمد كونوا النمرقة الوسطى يرجع إليكم الغالي؟ ويلحق بكم التالي، فقال له رجل من الأنصار يقال له سعد: جعلت فداك ما الغالي؟ قال: **قوم يقولون فينا مالا نقوله في أنفسنا، فليس أولئك منا، ولسنا منهم**... والله ما معنا من الله براءة، ولا بيننا وبين الله قرابة، ولا لنا على الله حجة، ولا نتقرب إلى الله إلا بالطاعة، فمن كان منكم مطيعا لله تنفعه ولايتنا، ومن كان منكم عاصيا لله لم تنفعه ولايتنا، ويحكم لا تغتروا، ويحكم لا تغتروا)[2].

---

(١) انظر المصدر السابق (٣٣٨/٢) ك الإيمان والكفر باب: الكذب - ح١.

(٢) انظر المصدر السابق (٧٥/٢-٧٦) ك الإيمان والكفر باب: الطاعة والتقوى - ح٦. وفي الباب نفسه عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي: (يا جابر أيكتفي من ينتحل التشيع أن يقول بحبنا أهل البيت، فو الله ما شيعتنا إلا من اتقى الله وأطاعه، وما كانوا يُعرفون يا جابر إلا بالتواضع، والتخشع، والأمانة، وكثرة ذكر الله، والصوم، والصلاة، والبر بالوالدين، والتعاهد للجيران من الفقراء، وأهل المسكنة، والغارمين، والأيتام، وصدق الحديث، وتلاوة القرآن، وكف الألسن عن الناس إلا من خير ; وكانوا أمناء عشائرهم في الأشياء. قال جابر: فقلت: يا ابن رسول الله ما نعرف اليوم أحدا بهذه الصفة... يا جابر: والله ما يُتقرب إلى الله تبارك وتعالى إلا بالطاعة، وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجة، من كان لله مطيعا فهو لنا ولي، ومن كان لله عاصيا فهو لنا عدو ; وما تنال ولايتنا إلا بالعمل والورع) (٧٤/٢-٧٥) ح٣.

- عن القاسم شريك المفضل... قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (حلقٌ في المسجد يشهرونا ويشهرون أنفسهم، **أولئك ليسوا منَّا ولا نحن منهم**، أنطلقُ فأواري وأسترُ فيهتكون ستري هتك الله ستورهم، يقولون: إمام، أما والله ما أنا بإمام إلا لمن أطاعني، فأما من عصاني فلست له بإمام، لم يتعلقون باسمي، ألا يكفُّون اسمي من أفواههم، فوالله لا يجمعني الله وإياهم في دار)[1].

ولكن وللأسف!! لمَّا كان الكليني حاطب ليل يجمع الغث والسمين في كتابه الكافي، ولمَّا كانت مروياته قابلة للزيادة والنقصان والتحريف والتزوير؛ كان من الطبيعي وجود مرويات منسوبة لآل البيت تدل على مخالفتها لعقيدة أهل السنة والجماعة في كتاب الكافي، وفي غيره من كتب الإمامية المدعين إتباعهم لآل البيت. **ولذا كان موقف آل البيت عليهم السلام من جميع هذه المرويات المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، والمنسوبة إليهم زورا وبهتانا، هو التبرؤ منها ورفضها، وعدم الرضى بنسبتها إليهم ممن يدعي الصدق في محبتهم واتباعهم.**

يقول الدكتور القفاري: (وقد عثرت وسط هذا الركام من هذه الدعاوى الغبية

---

(١) انظر المصدر السابق - الروضة (٣٧٤/٨) ح٥٦٢. وجاء في معجم رجال الحديث للخوئي (٢٦٦/١٥) عن أبي عبدالله عليه السلام: (قوم يزعمون أني لهم إمام، والله ما أنا لهم بإمام، مالهم لعنهم الله، كلما سترت سترا هتك الله ستورهم، أقول: كذا يقولون، إنما يعني كذا، أنا إمام من أطاعني) وهذا يبين أن هنالك من يدعي محبتهم آل البيت عليهم السلام، وينسب لهم ويتقول عليهم ما لم يقولوه. بل لقد صرح الأئمة بعداوتهم لهم، كما نقل عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: (لقد أمسينا وما أحد أعدى لنا ممن ينتحل مودتنا) معجم رجال الحديث الخوئي (٢٦٧/١٥).

الملحدة حول الأئمة على بعض النصوص التي روتها كتب الشيعة، والتي تجرد الأئمة من هذه الصفات التي خلعوها عليهم، وهي لا تنبغي إلا للحق جل شأنه. قال أبو عبدالله - كما يروي صاحب الكافي -: (يا عجبًا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله ﷻ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني، فما علمت في أي بيوت الدار هي..) [أصول الكافي: ٢٥٧/١] ولو كان أبو عبدالله - كما يزعم الكليني في أبوابه التي عقدها بعد ذكره لهذا النص - لو كان يعلم ما يكون ولا يخفى عليه الشيء، وإذا شاء أن يعلم - علم لم يخف عليه موضع الجارية.

وكان الأئمة من قديم يشكون من مزاعم هؤلاء الذين جمع أقوالهم صاحب الكافي وأسندها للأئمة، ولهذا جاء في حديث لهم ذكره صاحب البحار وصاحب الاحتجاج عن بعض أئمتهم قال: (تعالى الله ﷻ عما يصفون سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاء في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره، كما قال في محكم كتابه تبارك وتعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾... قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم، ومن دينه جناح البعوضة أرجح منه، وأشهد الله الذي لا إله إلا هو وكفى به شهيدًا... أني بريء إلى الله وإلى رسوله ممن يقول: إنا نعلم الغيب أو نشارك الله في ملكه، أو يحلنا محلاً سوى المحل الذي رضيه الله لنا).

وروايات الشيعة تكشف نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها. وقول الأئمة: إنهم مصدر الرزق وإنزال الغيث.. إلخ والذي يرويه شيوخ الاثني عشرية هو من مخلفات غلاة الشيعة **والذين أنكر الأئمة مذهبهم... ولكن هذه الروايات هي كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، وفي التقية متسع لكل نص تضيق به نفوس**

شيوخ الشيعة، وإذا أردت مثالاً على ذلك فاسمع ما يقوله شارح الكافي تعقيبًا على قول أبي عبدالله الذي نقلناه آنفًا (والذي يتعجب فيه أبو عبدالله من قوم نسبوا له العلم بالغيب، ويذكر للرد عليهم بأن جاريته قد اختفت في داره فلم يدر أين هي فكيف يقال عنه إنه يعلم ما كان وما يكون). قال شارح الكافي: (.. الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو ألا يتخذه الجهال إلهًا، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظًا لنفسه، **وإلا فهو ﷺ كان عالمًا بما كان وما يكون**، فكيف يخفى عليه مكان الجارية؟ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب، قلت: إنما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية وقد قصدها، فإن المعنى ما علمت علمًا غير مستفاد منه تعالى بأنها في أي بيوت الدار) [المازندراني/ شرح جامع (على الكافي): ٦/٣٠-٣١]. انظر التكلف العجيب في رد هذه الرواية لإثبات أن الإمام يعلم ما كان وما يكون حتى ارتكب في سبيل ذلك نسبة الإمام إلى الكذب، وهدم أصلاً من أصولهم وهو العصمة... **وهكذا يشيع الزنادقة عن علماء أهل البيت مثل هذه الإشاعات الكاذبة، فإذا أنكروا على هؤلاء الزنادقة فريتهم، وفضحوا باطلهم أمام الملأ حمل شيوخ الشيعة هذا التكذيب والإنكار على التقية.. فصارت التقية حيلة بيد غلاة الشيعة لإبقاء التشيع في دائرة الغلو، ورد الحق، والإساءة لأهل البيت)**[1].

وللتأكيد على تطبيقهم لهذا المسلك في بقية كتبهم أيضا يقول: (وهكذا يفعل شيوخهم بكل رواية عن أهل البيت لا توافق أهواءهم يبطلون مفعولها بهذه الحجة الجاهزة (التقية) فصار التشيع يكتسب غلوه على مرِّ الأيام بفعل

(١) انظر كتاب (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) (٢/٥٦٣-٥٦٥).

شيوخه، وصار دينهم دين شيوخ الرافضة لا دين الأئمة..)[1]، (وهذه الاستخارة جاءت أيضًا في كتب الشيعة بنفس النص السابق الوارد في أمهات كتب المسلمين (مصادر أهل السنة)، ولكن **عقيدة التقية** التي كانت من أهم العوامل التي نأت بالشيعة عن الانضواء تحت لواء الجماعة.. جعلت بعض شيوخ الشيعة يرجح العمل برقاع الجاهلية على غيرها لا لشيء إلا لأنها مما شذت به طائفته عن هدي المصطفى ﷺ وما عليه أهل السنة، **ذلك أن ما يتفق من رواياتهم مع إجماع المسلمين يصبح العمل به عند الشيعة موضع تردد لاحتمالات التقية المزعومة**..)[2]، (.. وإذا رجعت إلى الروايات التي ينقلونها عن (آل البيت) وجدتها تخالف في أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء،.... فلم يجد هؤلاء الشيوخ ما يلوذون به إلا القول (**بالتقية**) أو ما ماثلها.. وهذا المنهج يثبت أنهم ليسوا على شيء، **وأن احتمال التقية** في كل نص قد أفسد عليهم أمرهم وأضاع حقيقة المذهب، فأصبح دينهم دين المجلسي، **أو الكليني**، أو ابن بابويه القمي لا روايات الأئمة... وتسنى لكل شيخ، أو زنديق أو مفتر يلبس ثوب المشيخة، ويتظاهر بالعلم أن يأخذ ما شاءت له زندقته أو جهله وهواه وتعصبه واحدًا من هذه الأقوال المتعارضة المتضاربة، ويعرض عن الأقوال الأخرى ولو كانت حقًا، ويجد ما يبرر هذا التصرف من **الاحتجاج بالتقية**، أو دعوى **أن في ذلك مخالفة للعامة** -أي أهل السنة- ففي خلافهم الرشاد -كما يفترون-وهكذا يضيع العلم والحق والدين بهذه الطريقة الماكرة، ويكتب على الأمة الفرقة والخلاف بهذه

(١) انظر المصدر السابق (٤٥٩/٢).

(٢) انظر المصدر السابق (٥٠١/٢).

الأساليب التي هي من وحي الشيطان ومكره...)[1].

ولذا، وخلاصةً لما سبق، ووفقا للمعطيات التالية:

* **أولاً**: أن مصادر التلقي والاستدلال عند الكليني ليست هي مصادر التلقي والاستدلال عند أهل السنة والجماعة[2].

* **ثانياً**: أن منهج الكليني الذي ألزم به نفسه هو عرض مروياته على كتاب الله تعالى، فما وافق كتاب الله ﷻ فيؤخذ، وما خالف كتاب الله ﷻ فيرد[3]، بالإضافة إلى مراعاة مخالفة العامة - أهل السنة والجماعة - حتى وإن وافق رأيهم كتاب الله تعالى[4].

* **ثالثاً**: أن حسن الظن بآل البيت يوجب نفي أي عقيدة عنهم تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة. وخصوصا مع وجود ما يثبت تبرؤهم من كل عقيدة مخالفة نسبت إليهم أو ألصقت بهم.

---

(١) انظر المصدر السابق (٥٤٣/٢). وللاستزادة انظر المواضع التالية في المصدر نفسه: (٤٣٣/٢ - ٤٦٨ - ٤٧٦ - ٥١٩ - ٥٢٣ - ٥٥٣).

(٢) انظر الباب الثاني - الفصل الثاني: مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني، ونقدها.

(٣) انظر المصدر السابق - المبحث الثالث: نقد مصادر التلقي وأصول الاستدلال عند الكليني. يقول آية الله البرقعي: " ويجب رفض كل خبر يخالف القرآن والعقل كما روى الكليني نفسه في الكافي، في باب "الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب " أخبارا كثيرة عن الرسول والأئمة مفادها أن كل ما وافق الكتاب والسنة فعلينا الأخذ به. ولكن الكليني نفسه لم يعمل بتلك الأخبار، وجمع كثيرا من الأخبار المخالفة لكتاب الله في كتاب الكافي " انظر كتاب " كسر الصنم " ص(٤٢).

(٤) انظر الباب الرابع - الفصل الرابع - المبحث الثالث: نقد تقرير الكليني لعقيدة التقية.

* **رابعاً**: أن التناقض في مرويات كتاب الكافي، وكذلك التحريف والتزوير ثابت بنصه، وبشهادات أتباع الكليني[1].

فإن خلاصة المنهج الذي سأطبقه في حلِّ الإشكال الوارد **في وجود عدد من المرويات في كتاب الكافي التي توافق عقيدة أهل السنة والجماعة في بعض المباحث العقدية**؛ هو أن:

- أي رواية ترد في كتاب الكافي عن آل البيت موافقة لاعتقاد السلف؛ فسأحملها على التقية، أو المخالفة بناء على ما قرره الكليني في منهجه. وهذا بالتالي يحملني على عدم التعرض لها حتى لا يطول البحث في أمر قد حُسم أمره، وعُرفت حقيقته بناء على تقرير واضعيه وشارحيه والمعتقدين به، ولأن المقصود هو معرفة عقيدة الكليني، وليس عقيدة آل البيت الذين هم من أهل السنة والجماعة[2].

---

(١) انظر الباب الأول - الفصل الثاني - المبحث الثالث: الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي.

(٢) وقد كانت إحدى الطرق التي سأسلكها في حل الإشكال، هي تتبع جميع الروايات الموافقة والمخالفة، والإشارة إليها ضمن فصول هذا الباب بحسب الأركان التي سأناقشها، والحكم على الروايات الموافقة بأنها من باب التقية، والوقوف عند الروايات المخالفة لنقدها، وذلك لأن هذه الطريقة ستكشف لي عدة أمور هي: (١) الروايات الموافقة للعقيدة الصحيحة، والتي تمثل عقيدة آل البيت فأثبتها لهم. (٢) الروايات المخالفة للعقيدة الصحيحة والتي تمثل عقيدة الكليني وأتباعه فأثبتها له وأنقدها. (٣) مقدار ما يحويه كتاب الكافي من تناقض واضح وصريح في باب العقائد. ولكنني لما بدأت في هذا الطريق، وقطعت شوطا فيه؛ رأيت أن البحث سيطول بما لا فائدة فيه، وذلك لسببين: السبب الأول: أن الكليني قد كفانا مؤونة ذلك بما بينته في الباب الثاني بشأن تقرير مصادر التلقي عنده في مرويات كتابه الكافي، وكذا بما بينته بشأن موقفه من مصادر =

○ وأي رواية ترد عن آل البيت مخالفة لعقيدة السلف؛ فسأعتبرها عقيدة للكليني[1]، وليست عقيدة لآل البيت الذين تبرؤ منها، وممن نسبها إليهم، وخصوصا أنه عند عرضها على كتاب الله تعالى فسنجد أنها تخالفه وتناقضه. **وهذا يعني أن هذه الروايات هي محل الإيراد والبحث والعرض والنقد.**

=

التلقي وأصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة، فذلك البيان كاف في بيان عقيدته التي لا تحتاج للدفاع عنها حينما نجد روايات توافق عقيدة أهل السنة والجماعة. السبب الثاني: أن البحث موضوعه بيان كيفية تقرير الكليني لعقيدة الشيعة الإمامية، ومعلوم أن الذي استقرت عليه عقائدهم هو بخلاف ما عليه عقيدة أهل السنة والجماعة، بل إن شراح الكافي أنفسهم المتقدمين والمتأخرين يجتهدون في تأويل أي رواية تخالف ما استقرت عليه عقيدتهم بتأويلات - ربما تكون أحيانا متكلفة وبعيدة - تجيِّر لصالح عقيدتهم وتوافقها كما بينته في هذه المقدمة.

(١) يقول الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ) في المقدمة السادسة من كتابه تفسير الصافي: (وأما اعتقاد مشايخنا ﷺ في ذلك؛ فالظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن، لأنه كان روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي، ولم يتعرض لقدح فيها، مع أنه ذكر في أول الكتاب أنه كان يثق بما رواه فيه..) انظر كتاب (تفسير الصافي) (٤٩/١-٥٢). ويقول الشعراني معلقا على أحد أقوال المازندراني: (ولا نشك في أن الشيعة في عصر الكافي وقبله كانوا يعتقدون في الإمام معجزات، ولا يعترفون بإمامة أحد إلا إذا ثبت لديهم دلائل إمامته. ونعلم أنهم مع كثرتهم في مشارق الأرض ومغاربها مجمعون على أنهم رأوا من دلائل إمامته عجل الله فرجه ما أقنعهم، فما نقل في الكتب مؤيد بالعلم بعادة الشيعة واعتقادهم وإجماعهم، ولولا ذلك لم يكن يودع صاحب الكافي وهو في عصره (عليه السلام) هذه المعجزات، ولم يكن يقبل منه الشيعة، ولنسبوه إلى الغلو والتخليط وأمثالهما، فقبولهم للكافي دليل على أنه يوافق ما رأوا واعتقدوا). انظر كتاب (شرح أصول الكافي والروضة) (٣٤٧/٦-٣٤٨).

۞ المقدمة الثانية: أثر عقيدة الإمامة عند الكليني على الدين وأركانه:

قال شارح الطحاوية: (اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله ﷻ[1]... قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء:٢٥]. وقال ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله)[2]. **ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله... بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان...** فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)[3]. **وهو أول واجب وآخر واجب**)[4].

---

(١) وأورد الآيات التالية: (قال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]. وقال هود ﷺ لقومه: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ﴾ [الأعراف:٦٥]. وقال صالح ﷺ لقومه: (ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ) [الأعراف:٧٣]. وقال شعيب ﷺ لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ﴾ [الأعراف:٨٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل:٣٦]). انظر كتاب شرح الطحاوية (٢١/١-٢٣).

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر ﷺ، وتمامه: (ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى). وقد أخرجه البخاري برقم (٢٥) في كتاب الإيمان، وفي مواضع أخرى، ومسلم برقم (٢٢) في كتاب الإيمان، وفي مواضع أخرى أيضا.

(٣) رواه أبو داود في سننه برقم (٣١١٦)، وأحمد في مسنده (٢٣٣/٥ و ٢٤٧) والحاكم (٣٥١/١) وصححه ووافقه الذهبي مرفوعا من حديث معاذ بن جبل ﷺ.

(٤) انظر كتاب شرح العقيدة الطحاوية (٢١/١-٢٣) لابن أبي العز الحنفي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت.

وبناء على هذه الحقيقة العقدية فيما يتعلق بالتوحيد وكلمته وهي الشهادة؛ فإننا نجد أن هذه الشهادة قد جاءت في مواضع من السنة المطهرة على هيئة ركن من أركان الدين لا يتم إسلام المرء ولا يكتمل له دينه إلا بها، كما ثبت ذلك في حديث أركان الإسلام من قوله ﷺ: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان)[1]. حيث يلاحظ في هذا الحديث موضع شهادة التوحيد من بين أركان الإسلام، مما يدل على أهميتها، ووجوب الاعتناء بتحقيقها.

ومما يزيد في شأنها؛ أثرُها على بقية الأركان من حيث أن الإخلال بها موجب لعدم قبول بقية الأركان، كما جاء في قول النبي ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ حينما بعثه إلى اليمن: (إنك تقدم على قومٍ من أهل الكتاب، فليكن أوَّل ما تدعوهم إليه أن يوحِّدوا الله...)[2]. فأوَّل شيء أمر النبي ﷺ بالدعوة إليه هو التوحيد، ويفهم منه أن هذا ليس خاصًّا بمعاذ ﷺ، بل هو عامٌّ لكل مَن يدعو إلى الله ﷻ أن يبدأ بهذا الأصل، فإن هم أطاعوه لذلك وشهدوا أن لا إله إلا الله واعترفوا بعقيدة التوحيد حينئذٍ، فمُرْهم بالصلاة والزكاة، أمَّا بدون ذلك فلا تأمرهم بأي عبادة؛ **لأنه لا فائدة للصلاة والزكاة ولسائر الأعمال -ولو كَثُرت- بدون توحيد.**

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر ﷺ، وقد أخرجه البخاري برقم (٨) في كتاب الإيمان، ومسلم برقم (١٦) في كتاب الإيمان.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٧٣٧٢) في كتاب التوحيد باب: (ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله)، قال ابن حجر: (قوله: "فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله"،... ووقعت البداءة بهما؛ لأنهما أصل الدين الذي لا يصحُّ شيءٌ غيرهما إلا بهما..) انظر فتح الباري (٣٥٨/٣).

قال في تيسير العزيز الحميد: (وإذا أراد الدعوة إلى ذلك، فليبدأ بالدعوة إلى التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله؛ إذ لا تصحُّ الأعمال إلا به، فهو أصلها الذي تبنى عليه، **ومتى لم يوجد لم ينفع العمل، بل هو حابط**، إذ لا تصحُّ العبادة مع الشرك... ولأن معرفة معنى هذه الشهادة هو أول واجب على العباد، فكان أوَّل ما يبدأ به في الدعوة)[1].

وبهذه المقدمة اليسيرة يتبين لنا منزلة كلمة التوحيد من الدين، وأثرها على بقية أركانه عند أهل السنة والجماعة، فهل هي كذلك عند الكليني وأتباعه؟؟ أم أن هنالك ما يقوم مقامها؟؟

عند البحث عن جواب هذه التساؤلات بواسطة روايات الكافي؛ تبين لي أنها ليست كذلك، بل إن هنالك ما يقوم مقامها ويغني عنها وهو عقيدة الإمامة والولاية، حيث أورد الكليني روايات هذه العقيدة لتقريرها - فيما ظهر لي - بعدة طرق:

الطريقة الأولى: بإيراد عدة روايات متداخلة بعضها مع بعض، وظاهر فيها إقحام عقيدة الولاية والإمامة[2]، وذلك ملاحظ عند الحديث عن أركان الإسلام، حيث نجد أنه:

* إما أن يحذف الشهادتين، ويستبدل بالشهادتين عقيدة الولاية والإمامة

---

(١) انظر كتاب تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (١٢٢-١٢٣) للشيخ سليمان بن عبدالله بن عبدالوهاب بن عبدالوهاب - نشر: المكتب الاسلامي - بيروت.

(٢) وهذه من أمثلة العبث الحاصل في مرويات الكافي، ونسبته لآل البيت عليهم السلام الذين تبرؤ منه.

بأسلوب فيه تأكيد على أهميتها وعظيم شأنها، كما في:

١) رواية أبي جعفر عليه السلام: قال: (بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية -)[1]. قال المجلسي: (قوله: [بني الإسلام على خمس] يحتمل: أن يكون المراد بالإسلام الشهادتين، وكأنهما موضوعتان على هذه الخمسة لا تقومان إلا بها، أو المراد بالإسلام الإيمان، والمراد بالبناء عليها كونها أجزاءه وأركانه، **فحينئذ يمكن أن يكون المراد بالولاية: ما يشمل الشهادتين أيضا، أو يكون عدم ذكر الشهادتين لظهورهما. وأما ذكر الولاية التي هي من العقائد الإيمانية مع العبادات الفرعية مع تأخيرها عنها.. للمماشاة مع العامة..** كما لا يخفى)[2].

٢) رواية أبي جعفر عليه السلام: قال: (بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية، قال زرارة: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل لأنها مفتاحهن والوالي هو الدليل عليهن... وليس من تلك

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٨/٢) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح٣، وبنحوه ح٨ و ح١. وفي رواية أخرى جاء تقديم الولاية على بقية الأركان كما في رواية أبي جعفر في نفس الباب (١٩/٢) ح٧.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٠٠/٧). قلت: ولا يخفى ما في هذه التأويلات حول بناء الإسلام على خمس، وإغفال الشهادتين من بُعد؛ إذ ليست الشهادتين بمنزلة تُخفى ويُظهر غيرها مما هو أقل منها، ثم يقال إن بناء الإسلام أو الإيمان أو الدين على أمور سواها. ولذا ذهب المجلسي في إحدى تأويلاته إلى إدراجها تحت الولاية، وتضمين الولاية إياها. فهل هي بهذه المنزلة الضعيفة ليتم إخفاؤها وإظهار غيرها.

الأربعة شيء يجزيك مكانه غيره، قال: ثم قال ذروة الأمر وسنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورضا الرحمن **الطاعة للإمام بعد معرفته**، إن الله ﷻ يقول: (من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا) **أما لو أن رجلا قام ليله وصام نهاره وتصدق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيواليه، ويكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله ﷻ حق في ثوابه، ولا كان من أهل الإيمان..)**[1]. قال المجلسي: (**ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة عليهم السلام، والإذعان لها من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية** لأنها مفتاحهن: أي بها تفتح أبواب معرفة تلك الأمور وحقائقها وشرائطها وآدابها، **أو مفتاح قبولهن**، و [الوالي] أي الإمام المنصوب من قبل الله [هو الدليل عليهن] يدل من قبل الله الناس على آدابهم وأحكامها...، والمراد بالأمر الدين، وبطاعة الإمام انقياده في كل أمر و نهي، **ولما كان معرفة الإمام مع طاعته مستلزم لمعرفة سائر أصول الدين وفروعه فهي كأنها أرفع أجزائه**، وكالسنام بالنسبة إلى سائر أجزاء البعير، وكالمفتاح الذي يفتح به جميع الأمور المغلقة، والمسائل المشكلة، وكالباب لقرب الحق سبحانه، وللوصول إلى

(١) انظر كتاب الكافي (١٨/٢) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح٥، وبنحوه ح١ (١٨٥/١). قلت: وفيها النفي الصريح لأن يكون أهل السنة والجماعة عندهم من المسلمين. وفي (٢٠٠/١) ح١ أورد بسنده عن الرضا يقول: (وأمر الإمامة من تمام الدين... بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد...). قال المجلسي: (قوله: "من تمام الدين" أي من أجزائه التي لا يتم إلا بها، فإكمال الدين بدون بيانه غير متصور... وقوله: "بالإمام تمام الصلاة" إلخ، إذ هو الآمر بجميعها ومعلم أحكامها، والباعث لإيقاعها على وجه الكمال، وشرط تحقق بعضها، والعلم بإمامته شرط صحة جميعها..). انظر كتاب (مرآة العقول) (٣٧٩/٢-٣٨٣).

مدينة علم الرسول صلى الله عليه وآله وتوجب رضا الرحمن، ولا يحصل إلا بها...)[1].

* وإما أن يُبقي على الشهادتين، مع ذكر عقيدة الولاية والإمامة معهما، ثم يستبدل الشهادتين بأسلوب يُفقد به أهميتهما، في مقابل تأكيده على أهمية عقيدة الولاية والإمامة، كما في:

١) رواية عيسى بن السري قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: حدثني عما بنيت عليه دعائم الاسلام إذا أنا أخذت بها زكى عملي، ولم يضرني جهل ما جهلت بعده، فقال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله، والاقرار بما جاء به من عند الله، وحق في الأموال من الزكاة، **والولاية التي أمر الله عز وجل بها**؛ ولاية آل محمد صلى الله عليه وآله، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: **من مات ولا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية..**)[2]. قال المجلسي: (وقيل: أراد عليه السلام بالولاية: المأمور بها من الله بالكسر الإمارة، وأولوية التصرف،

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٧/١٠٢/١٠٧-١٠٨). قلت: وهذه إحدى الروايات الصريحة متنا وشرحا على أهمية الولاية والإمامة، وكونها تفوق الشهادتين، وتحتل هذه المنزلة التي تحرف الرواية من أجل إبرازها والتأكيد عليها، وبيان أثرها على بقية أركان الإسلام وأعماله.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢/٢١) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح٩، وبنحوه ح٦ (٢/١٩-٢٠)، وفيه: " أخبرني بدعائم الاسلام التي لا يسع أحدا التقصير عن معرفة شيء منها، الذي من قصر عن معرفة شيء منها فسد دينه، ولم يقبل الله منه عمله، ومن عرفها وعمل بها صلح له دينه وقبل منه عمله، ولم يضق به مما هو فيه لجهل شيء من الأمور جهله.. "

و بالأمر بها: ما ورد فيها من الكتاب والسنة كالآية المذكورة في هذا الحديث، وكآية (إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ) وحديث الغدير، وغير ذلك، أقول: **بل الولاية بالفتح بمعنى المحبة والنصرة والطاعة واعتقاد الإمامة هنا أنسب كما لا يخفى)**[1].

٢) رواية أبي بصير قال: سمعته يسأل أبا عبدالله عليه السلام فقال له: جعلت فداك أخبرني عن الدين الذي افترض الله عز وجل على العباد، مالا يسعهم جهله ولا يقبل منهم غيره، ما هو؟ فقال: (أعد عليّ) فأعاد عليه، فقال: (شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا، وصوم شهر رمضان)، **ثم سكت قليلا، ثم قال: (والولاية -مرتين-)**، ثم قال: (هذا الذي فرض الله على العباد..)[2]. قال المجلسي: (وإنما لم يذكر الجهاد لأنه لا يجب إلا مع الإمام **فهو تابع للولاية مندرج تحتها، أو لعدم تحقق شرط وجوبه في ذلك الزمان. قوله: [مرتين] أي كرر الولاية تأكيدا. قوله: [هذا الذي فرض الله على العباد] أي علم فرضها ضرورة من الدين)**[3].

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٠٩/٧-١١٠). قلت: فكل قارئ لبيب يستطيع التمييز بين منزلة الشهادتين ومنزلة الولاية والإمامة في هذه الرواية، وكيف أن ورود الشهادتين فيها غير مؤثر في بقية الأركان كما هو الحال بالنسبة للولاية والإمامة.

(٢) انظر كتاب الكافي (٢٢/٢) ك الإيمان والكفر - باب: دعائم الإسلام - ح١١. قلت: وتأمل مثل هذا الأسلوب (سكت قليلا... ثم قال....) ، كل ذلك من أجل إقحام عبارات الإمامة والولاية في روايات التوحيد والعقيدة المنسوبة لآل البيت.

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٠٩/٧-١١٠). قلت: وأي مقارنة يمكن عقدها في هذه الرواية بين الشهادتين وبقية أركان الإسلام، وبين الولاية التي جاء التأكيد عليها مرتين، =

الطريقة الثانية: بإيراد عدة روايات تؤكد على أن الإمامة هي التوحيد، وضدها هو الشرك، وتؤكد على وجوب معرفة الإمام، وتكفِّر كل من يجهل الإمامة أو يجحدها، حيث نجده يقرر:

* أن الإمامة هي التوحيد وضدها شرك وكفر:

١) رواية طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: **(من أشرك مع إمامٍ إمامتهُ من عند الله من ليست إمامته من الله كان مشركا بالله)**[١]. قال المازندراني: (قوله [كان مشركا بالله] أشرك بالله فهو مشرك إذا جعل له شريكا، وقد جعل هذا الرجل له بزعمه مثلا يفعل مثل فعله، ويحتمل أن يراد بالمشرك الكافر، والشرك الكفر)[٢]. وقال المجلسي: (وقوله: [كان مشركا] لأن من أشرك مع إمام الحق غيره، **فقد شارك الله في نصب الإمام**؛ فإنه لا يكون إلا من الله، وإن تبع في ذلك غيره فقد جعل شريكا لله، بل كل من تابع غير من أمر الله بمتابعته في كل ما يكون فهو مشرك، لقوله تعالى: ﴿ اتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ

بل جاء في الروايات التي تليها فرضية الله لها، وعدم الترخيص فيها كبقية الأركان، حيث أورد الكليني بسنده عن أبي عبدالله أنه قال: (إن الله عز وجل فرض على خلقه خمسا، فرخص في أربع، ولم يرخص في واحدة) (٢/٢٢) باب: دعائم الإسلام - ح١٢. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: [فرخص في أربع] أي كالتقصير في الصلاة في السفر، وتأخيرها عن وقت الفضيلة مع العذر...، بخلاف الولاية؛ فإنها مع بقاء التكليف لا يسقط وجوبها في حال من الأحوال، ويحتمل أن يراد بالرخصة: أنه لا ينتهي تركها إلى حد الكفر والخلود في النار، بخلاف الولاية فإن تركها كفر، والأول أظهر) انظر (مرآة العقول) (٧/١١٦-١١٧).

(١) انظر كتاب الكافي (١/٣٧٣) ك الحجة - باب: من ادعى الإمامة وليس لها بأهل.... - ح٦.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/٣٤٦).

﴿وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وقد سمى الله طاعة الشيطان عبادة حيث قال: ﴿لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ﴾)[1].

٢) رواية الوليد بن صبيح عن أبي عبدالله عليه السلام (ذلك بأنه إذا دعي الله وحده وأهل الولاية كفرتم)[2]. قال المازندراني: (قوله: [ذلك بأنه إذا دعي الله وحده وأهل الولاية كفرتم] هكذا في جميع النسخ، والقرآن [ذلكم][3] على خطاب الجمع أي: ذلكم الذي أنتم فيه من العذاب بسبب أنه إذا دعي الله وحده **وأهل الولاية كفرتم بالتوحيد والولاية وأنكرتموها**)[4]. وقال المجلسي: (وقوله: [وأهل الولاية] يحتمل التنزيل والتأويل، وعلى الثاني مبني على أن الشرك كما يكون باتخاذ الأصنام كذلك يكون بالعدول عن الخليفة الذي نصبه الله تعالى

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٩٥/٤). قلت: وما أحسن هذا الاستدلال وأطبقه على ما يمارسه الإمامية مع أئمتهم.

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٢١/١) ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٤٦.

(٣) قلت: ومن الأدلة على تساهل علماء الإمامية في ضبط آيات القرآن من جهة لاعتقادهم بتحريفه، واعتقادهم بوجود مصحف آخر لدى أئمتهم من جهة أخرى؛ لفظة: (ذلك)، فبينما يثبتها المازندراني في مقابل لفظها في القرآن من دون تعليق، نجد المجلسي يجعل ذلك تغييرا من النساخ، ويكتفي بذلك.

(٤) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٨١/٧). وزاد: (يدل على ذلك أيضا ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره... عن أبي عبدالله (عليه السلام) في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾، يقول: إذا ذكر الله وحده بولاية من أمر الله تعالى بولايته كفرتم، وإن يشرك به من ليست له ولاية تؤمنوا بأن له ولاية).

إلى غيره، فكأنهم أشركوا خلفاء الجور مع الله، حيث أطاعوهم من دون الله، ولذا أُوِّل في كثير من الأخبار الشرك بترك الولاية أو الإشراك فيها، فقوله: [وأهل الولاية] تفسير للتوحيد، فإن التوحيد الكامل إنما يكون بالولاية)[1].

---

(١) انظر كتاب (مرآة العقول) (٦٠/٥)، وأورد الكليني بسنده عن أبي الحسن (ع) في قوله: [وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا]، قال: (هم الأوصياء) (٤٢٥/١ - ك الحجة - باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - ح٦٥) قال المازندراني: (قوله: [قال هم الأوصياء] يعني أن المساجد هم الأوصياء، لأنهم محال السجود لله تعالى ومواضعها حتى لو لم يكونوا لم يتحقق السجود له، وقوله: [لله] إشارة إلى أنهم منصوبون من قبله مختصون به وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ إشارة إلى أن من عدل عنهم أشرك بالله واتخذ معه إلها آخر) (٩٢/٧). وزاد: (ومثله في تفسير علي بن إبراهيم بإسناد آخر عن أبي الحسن الرضا (ع) قال: "المساجد الأئمة صلوات الله عليهم"). وقال المجلسي: (ووردت أخبار كثيرة في ذلك، و... عن موسى بن جعفر في هذه الآية قال: سمعت أبي (ع) يقول: هم الأوصياء والأئمة منا واحدا فواحدا فلا تدعوا إلى غيرهم فتكونوا كمن دعا مع الله أحدا هكذا نزلت، وقوله: [فلا تدعوا مع الله أحدا] أي مع خليفة الله، أو جعل دعوتهم دعوة الله، ودعوة غيرهم شركا بالله...) (٨١/٥-٨٢). قال البرقعي: (هذا الباب - يعني باب: فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية - يحتوي اثنين وتسعين حديثا، وكل من يطلع عليه من المنصفين يوقن أن الكليني ورواته هم أعداء القرآن، أو على أقل تقدير أنهم لا يعتقدون فيه بشيء ولا يؤمنون به، لأنهم في هذا الباب حرفوا كل آية، ولجأوا إلى التحريف اللفظي والمعنوي بالزيادة والنقصان، وعمدوا إلى التأويلات الباطلة بلا فهم ولا دراية بالآيات، وهم بذلك قد أساؤوا للأئمة الكبار.. - ثم قال في آخر التعليق - وإن الله ليس بغافل ولا عاجز ولا جاهل، فهذه الروايات كلها خزعبلات وخرافات باطلة لا أساس لها. والخلاصة أن جميع هذا الباب من هذه الموهومات والمزخرفات، وا أسفا لعمر الإنسان أن يتلف في قراءة هذه الأباطيل والترهات). (كسر الصنم) ص(٢٨٥-٢٩٢). قلت : رحمك الله يا برقعي، إذا كان هذا هو رأيك في الكليني، فماذا سيكون قولك في =

* أن منكر الإمامة كمُنكِر معرفة الله ورسوله، بل هو كافر أيضا:

١) رواية ذريح قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله فقال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إماما، ثم كان الحسن عليه السلام إماما ثم كان الحسين عليه السلام إماما، ثم كان علي بن الحسين إماما، ثم كان محمد بن علي إماما، **من أنكر ذلك كان كمن أنكر معرفة الله تبارك وتعالى، ومعرفة رسول الله صلى الله عليه وآله...**)[1]. قال المازندراني: (قوله: [من أنكر ذلك] يعني أنكر ذلك كله أو بعضه، كان كمن أنكر معرفة الله ومعرفة رسوله **لأن معرفتهم لازمة لمعرفتهما شرعا، وإنكار اللازم يوجب إنكار الملزوم**)[2].

٢) رواية أبي سلمة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: (نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمنا، **ومن أنكرنا كان كافرا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالا** حتى يرجع

شراح كتابه والمعلقين عليه والمصححين له الذين يمرون على مثل هذه الأباطيل ويقومون بشرحها والتعليق عليه، أو ماذا سيكون رأيك في كل من جاء بعد الكليني حتى اليوم ممن يعظم الكليني وكتابه الكافي، ويجعله حجة بينه وبين الله في تلقي الدين وأحكامه.

(١) انظر كتاب الكافي (١٨١/١) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٥. قال البرقعي: (روى الكليني ١٤ حديثا في هذا الباب يقول: إن معرفة الأئمة من أركان الدين وأصوله، وفي كل أمر ديني لابد من الرجوع إليهم، ويبدو أنه كان جاهلا بالقرآن حيث أن القرآن بيَّن أصول العقائد والإيمان والكفر، وليس في آيات الله شيء من معرفة الإمام والرد إليه، بل فيه ما يخالف هذه الأخبار المذهبية). انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٣٨).

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (١٣٤/٥).

إلى الهدى الذي افترض الله عليه من طاعتنا الواجبة فإن يمت على ضلالته يفعل الله به ما يشاء...)[1]. قال المازندراني: (قوله: [من عرفنا كان مؤمنا] قسَّم الناس على ثلاثة أقسام: الأول: من عرف ولايتهم وهو مؤمن بالله وبرسوله، والثاني: **من أنكرها وهو كافر بهما حيث أنكر أعظم ما جاء به الرسول وأصلا من أصوله**، والثالث: من لم يعرفها ولم ينكرها، بل هو ساكت متوقف وهو ضال، وحال كل واحد من الأولين ظاهر، وأما الأخير فهو في المشية إن لم يرجع إلى الهدى الذي هو طاعة الإمام)[2]. وقال المجلسي: (قوله عليه السلام: [ومن أنكرنا] أي **حكم وجزم بعدم وجوب ولايتنا وإمامتنا...**، وقيل: المراد بقوله: [من أنكرنا] من جحدنا بعد الاطلاع على قول الله وقول الرسول فينا، فالجحود بعد وضوح الأمر فينا رد على الله وعلى الرسول، **والراد عليهما كافر...**)[3].

الطريقة الثالثة: بإيراد عدة روايات تؤكد على أن الولاية من فرائض الدين، وأن لها أثرا في بقية الأعمال، وأن معرفتها سبب لدخول الجنة أو النار، حيث نجده يقرر أن:

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٨٧) ك الحجة - باب: فرض طاعة الأئمة - ح١١.

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/١٥٦).

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢/٣٣٢-٣٣٣). قال البرقعي: (وفي الحديث الحادي عشر: علي بن إبراهيم وصالح السندي المجهول يضعان أصول الدين للمسلمين ويقولان إن الإمام الصادق قال: (من عرفنا كان مؤمناً ومن أنكرنا كان كافراً ومن لم يعرفنا وينكرنا كان ضالاً)... هل لله أن يبين أصول الإيمان والكفر في كتابه لرسوله أم لعلي بن إبراهيم وصالح السندي؟! ومعرفة الإمام ليست هي مناط الكفر والإيمان في كتاب الله، هل وجود الإمام نفسه من أصول الدين لتكون معرفته من شروط الإسلام؟! أم أن الإمام هو أحد أتباع الدين؟!). انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٤٣).

* أن الولاية أصل فرائض الدين، وبها اكتمل الدين:

١) رواية عن زرارة... وأبي الجارود جميعا عن أبي جعفر عليه السلام قال: (أمر الله عز وجل رسوله بولاية علي وأنزل عليه [إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة] **وفرض ولاية أولي الأمر**، فلم يدروا ما هي، فأمر الله محمدا صلى الله عليه وآله أن يفسر لهم الولاية، كما فسر لهم الصلاة، والزكاة والصوم والحج، فلما أتاه ذلك من الله، ضاق بذلك صدر رسول الله صلى الله عليه وآله وتخوف أن يرتدوا عن دينهم وأن يكذبوه فضاق صدره وراجع ربه عز وجل فأوحى الله عز وجل إليه [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس] فصدع بأمر الله تعالى ذكره فقام بولاية علي عليه السلام يوم غدير خم، فنادى الصلاة جامعة وأمر الناس أن يبلغ الشاهد الغائب. وقال أبو جعفر عليه السلام: **(وكانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرى، وكانت الولاية آخر الفرائض**، فأنزل الله عز وجل: ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾، قال أبو جعفر عليه السلام: يقول الله عز وجل: [لا أنزل عليكم بعد هذه فريضة، قد أكملت لكم الفرائض])[1]. قال المازندراني: (قوله: [بلغ ما أنزل إليك] من ولاية علي عليه السلام، قوله: [وإن لم تفعل فما بلغت رسالته] **لأن الولاية أصل الدين وسائر الشرائع فروع وتوابع لها، وعدم تبليغ الأصل موجب لعدم تبليغ الفرع قطعا**.... ومعنى الآية بحسب تفسير أهل البيت عليهم السلام: اليوم أكملت لكم دينكم بولاية علي عليه السلام، وأتممت عليكم نعمتي

(١) انظر كتاب الكافي (٢٨٩/١) ك الحجة - باب: ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة (ع) واحدا فواحدا - ح٤.

بإكمال الشرائع بإمامة علي عليه السلام، ورضيت لكم الإسلام دينا بخلافته)[1]. وقال المجلسي: (ومع قطع النظر عن الرواية يمكن أن يكون المراد بإكمال الدين بالولاية أن دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما يحفظ ويبقى ويوضح بالوصي، **فمع عدم تعيين الوصي يكون الدين ناقصا في معرض الزوال والضياع، وأيضا لما كان قبول الأعمال مشروطا بالولاية فمع عدم تعيين الإمام يكون ناقصا، وبه يكمل جميع أمور الدين وبه يتم النعمة على الخلق بتلك الوجوه،** والأخبار في كون نعمة الله الولاية كثيرة، **وبه يتم دين الإسلام إذ الاعتقاد بالإمام ركن عظيم من أركانه...**)[2].

٢) رواية أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: (سمعت أبا جعفر عليه السلام[3] يقول: (فرض الله عز وجل على العباد خمسا، أخذوا أربعا وتركوا واحدا، قلت: أتسميهن لي جعلت فداك؟ فقال: الصلاة وكان الناس لا يدرون كيف يصلون، فنزل جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمد أخبرهم بمواقيت صلاتهم، ثم نزلت الزكاة فقال: يا محمد أخبرهم من زكاتهم ما أخبرتهم من صلاتهم، ثم نزل الصوم فكان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان يوم عاشورا بعث إلى ما حوله من القرى فصاموا ذلك اليوم فنزل شهر رمضان بين شعبان وشوال، ثم نزل الحج فنزل جبرئيل عليه السلام فقال: أخبرهم من حجهم ما أخبرتهم من صلاتهم وزكاتهم وصومهم. ثم نزلت

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/١١٩-١٢٢).

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣/٢٥٨-٢٥٩).

(٣) وقد علقت على هذا التكرار في حاشية الشبهة الرابعة: (وجود السقط والتحريف في أسانيد الكافي) في الباب الأول، وبينت أن هذا من الأدلة على وجود الزيادة في مرويات الكافي، وعدم اهتمام علماء هذا المذهب بمصادرهم، فراجعه هناك.

الولاية وإنما أتاه ذلك في يوم الجمعة بعرفة، أنزل الله ﷻ ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ وكان كمال الدين بولاية علي ابن أبي طالب عليه السلام...)[1]. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: [وإنما أتاه ذلك] أي الأمر بالولاية بقوله: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، وقوله: [أنزل الله] أي بعد التبليغ في غدير خم،... **وكان كمال الدين بولاية علي** لما عرفت أنه لما نصب للناس وليا وأقيم لهم إماما صار معولهم على أقواله وأفعاله في جميع ما يحتاجون إليه في أمر دينهم، ثم على خليفته من بعده، و هكذا إلى يوم القيامة فلم يبق لهم من أمر دينهم ما لا يمكنهم الوصول إلى علمه، **فكمل الدين بهم وتمت النعمة بوجودهم واحدا بعد واحد...**)[2].

* أن الأعمال مهما بلغت فهي متوقفة على معرفة الإمام، وأن صاحبها على خطر عظيم:

١) رواية محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (كل من دان الله ﷻ بعبادة يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، وهو ضال

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢٩٠/١) ك الحجة - باب: ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة واحدا فواحدا-ح٦.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢٦٠/٣-٢٦١). قال البرقعي: (في الحديث الرابع والسادس: استدل أبو الجارود؛ يعني مؤسس الجارودية، والذي لعن من قبل الأئمة... بالآية رقم ٦٧ من سورة المائدة - ثم شرع في نقض استدلال الكليني بها ثم قال - والآن هل من الممكن إثبات أصل من أصول الدين [يعني الإمامة] بالاستناد إلى الأخبار التي جاءت من قبل الكذابين على الرغم من مخالفتها للقرآن صراحة، فهل الإسلام دين بهذا الوهن) (كسر الصنم) ص(٢٣٠).

متحير والله شانئ لأعماله... كذلك والله يا محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله ﷻ ظاهر عادل، أصبح ضالا تائها، **وإن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق...**)[1]. قال المجلسي: (قوله عليه السلام: [كل من دان الله] أي أطاع الله بزعمه، أو عبد الله، أو عامل الله [يجهد فيها نفسه] أي يجد ويبالغ فيها ويحمل على نفسه فوق طاقتها... [ولا إمام له من الله] أي منصوب من قبل الله بأن لا يعتقد إمامته، ولا يكون عمله بالأخذ عنه [وهو ضال متحير] حيث لم يأخذها عن مأخذها الموجب لصحة المعرفة، **فعمله لم يكن لله [والله شانئ] سبحانه مبغض لأعماله**، بمعنى **أنها غير مقبولة عند الله وصاحبها غير مرضي عنده سبحانه...**)[2]. وقال المازندراني: (ومعنى بغضه تعالى للعمل **عدم قبوله مع ذم عامله وطرده عن رحمته وثوابه الموعود له**... قوله: [ميتة كفر ونفاق] **أما الكفر فلأنه لم يؤمن**، ومن لم يؤمن فهو كافر والإسلام لا ينافيه، وأما النفاق فلأنه أقر لسانه بجميع ما جاء به الرسول **وأنكر قلبه أعظمه**..)[3].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٨٣-١٨٤) باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٨.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٢/٣١٣). وزاد في آخره: (أقول: وهذا الخبر صريح في كفر المخالفين لإنكارهم أصلا عظيما من أصول الدين، ونفاقهم لأنهم يقرون ظاهرا بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وينكرون في القلب عمدتها وأضلوا...) (٢/٣١٦). وقال المازندراني: (قوله: [فسعيه غير مقبول] لأن العمل لله تعالى لا يتصور إلا بتوسط هاد مرشد إلى دين الله وشرائطه وكيفية العمل به، والعامل المعتمد برأيه أو بإمام اختاره لنفسه وإن قصد الصلاح في عمله واجتهد فيه فإنه يقع في الباطل فيحصل انحراف من الدين وضلال عن الحق فيضيع العمل ويخسر الكدح كدأب الخوارج والعامة العادلين عن العترة الطاهرين...) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/١٤١-١٤٣).

(٣) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/١٤١-١٤٣). وقال المعلق على شرح المازندراني: =

٢) رواية مقرن قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: جاء ابن الكواء إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين: (وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم)؟ فقال نحن على الأعراف، نعرف أنصارنا بسيماهم، ونحن الأعراف الذي لا يعرف الله عز وجل إلا بسبيل معرفتنا، ونحن الأعراف يعرفنا الله عز وجل يوم القيامة على الصراط، **فلا يدخل الجنة إلا من عرفنا وعرفناه، ولا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرناه.** إن الله تبارك وتعالى لو شاء لعرف العباد نفسه، ولكن جعلنا أبوابه وصراطه وسبيله والوجه الذي يؤتى منه، فمن عدل عن ولايتنا أو فضَّل علينا غيرنا، فإنهم عن الصراط لناكبون...)[1]. قال المجلسي: (وقوله: [وعرفناه] الظاهر أنه من المجرد أي: **مناط دخول الجنة معرفتهم بنا بالحجية والولاية، ومعرفتنا إياهم بكونهم أنصارنا ومواليا، وربما يقرأ من** باب التفعيل، أي مناط دخول الجنة معرفتهم بنا، وبإمامتنا وتعريفنا ما يحتاجون إليه...)[2].

فإذا كان هذا هو أثر عقيدة الإمامة في توحيد العباد وعقيدتهم وأعمالهم وطاعتهم، وبقية أركان دينهم التي يتفق الكليني وأتباعه في مسماها مع أهل السنة والجماعة؛ فما الظن بأثرها على العقائد التي يختلف فيها الكليني وأتباعه مع أهل السنة والجماعة؟؟. هذا ما سنعرفه في بقية مباحث هذا الباب.

(قوله: " ميتة كفر ونفاق " معلوم أن عدم معرفة أمثال يزيد بن معاوية والوليد لا يوجب الميتة الجاهلية، بل الإمام الذي يزيد معرفته في العلم والدين وهذا من الأحاديث المتفق على نقلها من رسول الله صلى الله عليه وآله ولا ينطبق شئ منها على غير أئمتنا عليهم السلام).

(١) انظر كتاب الكافي (١٨٤/١) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٩.

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (٣١٨/٢).

المقدمة الثالثة: أثر عقيدة المعتزلة في عقيدة الكليني:

لا يخفى على أي باحث في عقائد الفرق المنحرفة عن عقيدة أهل السنة والجماعة تلك العلاقة بين فرقتي المعتزلة والاثني عشرية، وبعبارة أدق تأثر الاثني العشرية بعقيدة المعتزلة، حتى وإن حاول بعض متأخري الاثني عشرية نفي هذا التأثر وتبريره بأدلة غير مقبولة. حيث يقول السبحاني في حديثه عن الفرق بين الشيعة الإمامية والمعتزلة: (إن المتأمل في مجمل عقائد هاتين الفرقتين يمكنه أن يتبين بوضوح جوانب الاتفاق والاختلاف فيما بينهما، وهو ما سنحاول أن نشير إليه اختصارا في نقاط محددة واضحة، **وإذا كان البعض قد اعتقد جهلا بأن الشيعة قد أخذت عقائدها عن المعتزلة؛ فإنه يرد بأكثر من دليل، نحن في غنى عن إيرادها الآن**، إلا أنه لا ينفى أن بين هاتين الطائفتين أصولاً مشتركة نذكرها في حينها...)[1]. ويقول الباحث قاسم جوادي: (من المسائل التي تثار حول الشيعة - إلى جانب عشرات التُّهم التي انهالت عليها خلال العصور التاريخية - مسألة تأثرها بأفكار المعتزلة في المذاهب الكلامية وفقدانها الاستقلالية في هذا المجال. وسوف نرى من خلال هذا البحث، كيف يثبت عكس ذلك، فضلاً عن نفي الادّعاء نفسه، **بمعنى أن المعتزلة أنفسهم هم الذين أفادوا من الفكر الشيعي وتأثروا به**)[2].

ولست - هنا في هذا البحث - بصدد إثبات هذه العلاقة، وهذا التأثر بعقيدة المعتزلة، فقد كُفيت ذلك بواسطة كتب ورسائل أهل العلم المتقدمين

---

(١) انظر كتاب (أضواء على عقائد الشيعة الإمامية) ص ٣٧٧.

(٢) انظر بحثا على الشبكة العنكبوتية بعنوان: (بين الشِّيعة والمعتزلة العلاقة الملتبسة وتاريخ الخلاف الفكري) على الرابط: http://www.nosos.net/main/pages/news.php?nid

والمتأخرين، الموافقين منهم والمخالفين[1]، وإنما القصد معرفة تأثر الكليني بعقيدة المعتزلة بواسطة مروياته في كتابه الكافي.

يقول الدكتور علي النشار[2]: (وسنحاول أن نعطي صورة لآراء الاثني عشرية في إيجاز - ثم شرع في بيان كيفية صياغة مجتهدي الاثني عشرية أصولهم في أربع: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة، وكان مما قال: - وينبغي أن نحدد العقائد الشيعية الإمامية المعتدلة ونرسم تاريخها على الشكل الآتي: عقائد سلفية قديمة على يد عالم الإسلام الكبير علي بن أبي طالب وحفيديه علي زين العابدين

(١) ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة النبوية)، حيث وضح التطور التاريخي للاعتزال والتشيع، وكيف دخلت عقائد المعتزلة على عقائد الشيعة الزيدية والاثنى عشرية، وللباحث عبداللطيف حفظي رسالة ماجستير بعنوان: (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة)، حيث كان أحد أسباب اختياره لهذا البحث هو إثبات تأثير المعتزلة في الخوارج، وبيان بطلان مزاعم علماء الشيعة نفي هذا التأثير، وأن الشيعة هي المؤثرة، والمعتزلة هي المتأثرة. وللباحثة إيمان صالح العلواني رسالة ماجستير بعنوان: (مصادر التلقي والاستدلال العقدية عند الإمامية الاثنى عشرية)، حيث نقلت نقولات كثيرة في هذا المجال. وللباحث محمد الجدعاني رسالة ماجستير بعنوان: (الصلة بين التشيع والاعتزال). وأما الدكتور سامي النشار فقد خصص الجزء الثاني من كتابه: (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) للحديث عن الشيعة والتشيع، وتطرق عند حديثه عن عقائد الشيعة الاثني عشرية لهذه العلاقة وأثبتها بالأدلة والنصوص الشيعية. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن العالم الشيعي الأخباري محمد أمين الاسترابادي في كتابه: (الفوائد المدنية) قد فضح إخوانه من الاثنى عشرية (الأصولية) حتى لقبوه بـ (الأخباري الصلب) وزندقوه، لأنه أوضح أنهم قد تركوا سلفهم (المجسمة) وتأثروا بالمعتزلة في القرن الثالث الهجري وما بعده.

(٢) بعد قوله السابق: (لم تكن هناك عقائد شيعية واحدة، بل كان لكل عصر من عصور الأئمة تراث أضيف إلى تراث السابقين، إلى قوله: حتى اكتمل في أيديهم).

ومحمد الباقر، عقائد كلامية عقلية تتوسط المذاهب وهي أقرب إلى الأشاعرة على يد جعفر الصادق، وعقائد مجسمة على يد تلامذة جعفر؛ هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي ومؤمن الطاق. وانتشر التجسيم، **وظهر كتاب الانتصار المعتزلي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري يؤرخ لنا تلك المرحلة الشيعية المجسمة، ثم ظهر كتاب الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) أوائل المقالات يمثل لنا المرحلة المعتزلية في عقائد الشيعة**، أو يمثل لنا تكون العقائد الشيعية الاثني عشرية، وتابع الشيخ المفيد مشيخة من أعلام المذهب الاثني عشري كالشريف المرتضى والرضى والطوسي ثم ابن المطهر الحلي في عصر متأخر. ولا يقدح في مذهب من المذاهب تطوره العقائدي، إن هذا التطور إنما هو دليل على حيوية المذهب ومرونته وقبوله للتطور العقلي المستمر. **لا جرم بعد ذلك أن ينسب الشيعة المجتهدون إلى الصادق أنه قال:** [الله ليس كمثله شيء، ليس بجسم ولا صورة ولا تقع عليه الرؤية في الدنيا والآخرة ولا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، وأنه لا جسم ولا صورة وهو جسم الأجسام ومصور الصور لم يتجزأ ولم يتناه ولم يتزايد ولا يتناقص، ومن زعم أن الله في شيء أو على شيء أو يحول من شيء إلى شيء، أو يخلو منه شيء، لا يشتغل به شيء؛ فقد وصفه بصفة المخلوقين، والله خلق كل شيء، لا يقاس بالقياس ولا يشبه بالناس ولا يخلو منه مكان، ولا يشتغل به مكان، قريب في بعده، بعيد في قربه. ومن زعم أن الله تعالى من شيء؛ فقد جعله محدثا. ومن زعم أنه في شيء؛ فقد جعله محصورا، ومن زعم أنه على شيء؛ فقد جعله محمولا][1]. **هذا النص الذي نقله لنا الكافي**

(١) هذه أسطر متفرقة جمعها المؤلف من مرويات الكليني في الكافي، وتجدها متفرقة في كتاب التوحيد. انظر مثلا (١/١٢٨).

يدل دلالة واضحة على مزج أقوال جعفر الصادق بكلام معتزلي، أو بمعنى أدق بكلام اثني عشري متأخر. **كانت غايته أولا وبالذات تدعيم الأصل المعتزلي القديم الذي اعتنقه متأخرو الاثني عشرية**؛ إنكار رؤية الله في الدنيا وفي الآخرة. وهكذا فعل المجتهدون الموسومون بمجتهدي المذهب الاثني عشري في نسبة أصول العدل والوعد والوعيد إلى الأئمة)[1].

إن هذا النص المنقول من كلام الدكتور النشار يؤكد لنا عدة أمور هي:

أولا: أن عقيدة مذهب الاثني عشرية المنسوبة للأئمة لم تكن عقيدة واحدة منذ نشأتها، بل كان لكل عصر من عصور الأئمة تراث أضيف إلى تراث السابقين. وأن إقامة هذا المذهب في صورته الكاملة لم تكن على يد الأئمة أنفسهم، وإنما كان على يد المتأخرين من علماء المذهب الذين قاموا بأخذ مصادره الأولى، وأخذوا يصوغونها صياغة جديدة، ويضيفون إليها عناصر متعددة من هنا وهناك، حتى اكتمل على أيديهم.

ثانيا: أن طريقة صانعي مذهب التشيع في صياغته كان لا بد فيها من التقوُّل على الأئمة، ومحاولة نسبة الأقوال والأفكار العقدية إليهم ليسهل ترويجها على الجهلة من أتباع هذا المذهب[2].

---

(١) انظر كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٨-٢٢٢ وما بعدها).

(٢) يقول الدكتور علي النشار: (ونحن لا نجد أدنى فرق بين أي معتزلي وابن المطهر الحلي عالم الشيعة الكبير حين يكتب عن عقائد الاثني عشرية الكلامية - ثم نقل بعضا من كلامه، ثم قال: - هذا كلام معتزلي واضح، تبناه مجتهدو الشيعة المتأخرين حين وجدت المعتزلة ملجأ في الشيعة، بعد أن أنزل علماء الأشاعرة الضربات الساحقة بهم، وليس في قدماء الشيعة شيء من هذا. بل إن الإمام جعفراً الصادق.... لم يكن معتزليا مهما =

ثالثا: أن الكليني أحد الذين ساهموا في تزوير وترويج هذه العقائد المخالفة لعقيدة الأئمة من آل البيت بنسبتها إليهم عبر مروياته في كتابه الكافي. والتي تدل على حقيقة عقيدة الكليني وليس عقيدة أئمة آل البيت كجعفر الصادق الذي كان أكثر من ألصقت به روايات الاثني عشرية[1].

وبهذه الأدلة والنتائج أستطيع الجزم بتأثر الكليني بعقيدة المعتزلة؛ إما كلاً أو بعضاً، ولا فرق في ذلك ما دامت النتيجة واحدة.

ولا يفوتني في هذا المقام التأكيد أيضا على براءة آل البيت من عقيدة المعتزلة المنسوبة إليهم زورا وبهتانا ضمن روايات الإمامية[2]، حيث سأدلل على ذلك

=

حاول الشيعة المتأخرون نسبة العدل والتوحيد إليه. وقد تنبه الشهرستاني إلى هذا فقال: "إن الشيعة بعد أن افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهبا، وأراد أن يروجه على أصحابه؛ نسبه إليه وربطه به، والسيد بريئ من ذلك ومن الاعتزال ومن القدر". وفي فقرة أخرى: "وقد تبرأ عما كان ينسب بعض الغلاة إليه، وتبرأ منه ولعنهم، وبرئ من خصائص مذهب الرافضة وحماقاتهم، من القول بالغيبة والرجعة والبداء والتناسخ والحلول والتشبيه"). انظر بتصرف يسير كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٩) نشر: دار المعارف - بيروت.

(١) يقول الدكتور علي النشار: (وكما اختلف الناس في أبي حنيفة... كذلك اختلفوا في جعفر الصادق، فقد نسبوا إليه كل الفرق، وأضافوا إليه كل الاتجاهات، وأنطقوه بالمتناقضات. وبعد جعفر قام علماء المذهب، كهشام بن الحكم ومؤمن الطاق وغيرهما من علماء الإمامية بالعمل الأكبر في صوغ مذاهبها. أما الأئمة الستة الآخرون فلم يكن لهم أي دور إيجابي هام في تصوير العقيدة الشيعية ووضعها في صورتها النهائية). انظر كتاب (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (٢/٢١٨).

(٢) انظر للاستزادة الفصل الرابع من الباب الثالث من رسالة الدكتور محمد العسال: (الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم) بعنوان: (تأثر الشيعة بالمعتزلة، وأثر

=

ببعض الروايات من كتاب الكافي نفسه:

* **الرواية الأولى**: عن محمد بن الفرج الرخجي، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عما قال هشام بن الحكم في الجسم وهشام بن سالم في الصورة فكتب: (دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان)[1].

* **الرواية الثانية**: عن بشر بن بشار النيسابوري قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام: إن من قبلنا قد اختلفوا في التوحيد، فمنهم من يقول: هو جسم ومنهم من يقول: هو صورة، فكتب إلي: (سبحان من لا يحد ولا يوصف ولا يشبهه شيء وليس كمثله شيء وهو السميع البصير)[2].

* **الرواية الثالثة**: عن أيوب بن نوح أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الله عز وجل، أكان يعلم الأشياء قبل أن خلق الأشياء وكونها؟؟ أو لم يعلم ذلك حتى خلقها وأراد خلقها وتكوينها، فعلم ما خلق عندما خلق وما كون عند ما

ذلك على تفاسيرهم) (٦٩٢-٧٥٦) حيث يقول: (وسأبين بعون الله من خلال المناقشة أن الوارد عن الأئمة برواية الشيعة عنهم عن النقيض من ذلك، وأنهم كانوا لا يفترقون في مقالتهم عن مقالة الأمة قيد أنملة، مما يدل على أن الشيعة ليسوا على ما كان عليه الأئمة من آل البيت، بل إنهم انحرفوا عنها إلى الاعتزال رغم ثبوت الروايات المتكاثرة التي رووها عنهم بطرقهم ما يعارضها في مثل مقالة أهل السنة والجماعة) ص(٦٩٦).

(١) انظر كتاب الكافي (١/١٠٥) ك التوحيد - باب: النهي عن الجسم والصورة - ح٥.

(٢) انظر المصدر السابق (١/١٠٢-١٠٣) ك التوحيد - باب: النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه - ح٩. قال الغفاري معلقا في الحاشية: (المراد بالرجل هنا وفي الحديث التاسع من الباب أبو الحسن الثالث عليه السلام). قلت: يعني موسى بن جعفر عليه السلام.

كون؟ فوقع بخطه: (لم يزل الله عالما بالأشياء قبل أن يخلق الأشياء كعلمه بالأشياء بعد ما خلق الأشياء)[1].

* **الرواية الرابعة:** عن الفتح بن يزيد الجرجاني، عن أبي الحسن عليه السلام قال: (إن لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء، ويأمر وهو لا يشاء، أوما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشجرة وشاء ذلك، ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى، وأمر إبراهيم أن يذبح إسحاق ولم يشأ أن يذبحه، ولو شاء لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله تعالى)[2].

* **الرواية الخامسة:** عن ابن أبي نصر قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إن بعض أصحابنا يقول بالجبر، وبعضهم يقول: بالاستطاعة، قال: فقال لي: (اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال علي بن الحسين: قال الله عز وجل: [يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء وبقوتي أديت إلي فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعا، بصيرا، ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذلك أني أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني، وذلك أني لا أسأل عما أفعل وهم يسألون] قد نظمت لك كل شيء تريد)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (١٠٧/١) ك التوحيد - باب: صفات الذات - ح٤.

(٢) انظر المصدر السابق (١٥١/١) ك التوحيد - باب: المشيئة والإرادة - ح٤. وقد نقل المعلق قول الطبطبائي: (واعلم أن الرواية مشتملة على كون المأمور بالذبح إسحاق دون إسماعيل، وهو خلاف ما تظافرت عليه أخبار الشيعة).

(٣) انظر المصدر السابق (١٥٩/١-١٦٠) ك التوحيد - باب: الجبر والقدر والأمر بين الأمرين- ح١٢.

المقدمة الرابعة: أثر عقائد غير المسلمين على عقيدة الكليني.

إن القارئ لمرويات كتاب الكافي، وخصوصا المتعلقة منها بالعقيدة؛ ليلفت نظره بعض المرويات التي سيستغرب من وجودها في كتاب ينسبه أتباعه لعقيدة المسلمين، ويعتبرونه مصدرا من أهم المصادر لديهم لتلقي العقيدة كما يقولون ويعتقدون. وما ذاك إلا لما رأيته في أثناء قراءة مرويات هذا الكتاب من وجود لبعض عقائد وأفكار الأديان الأخرى غير دين الإسلام - إن صحت تسميتها بذلك- مما قد لا يجد له الباحث أي تفسير مقبول من الوهلة الأولى إن كان ممن يحسن الظن في الكليني وكتابه الكافي.

لذا فقد بحثت عما كتبه بعض الباحثين من دراسات متخصصة في أثر بعض الأديان أو بعض المذاهب والفرق المنتسبة للإسلام على التشيع[1]، واطلعت على

---

(١) انظر الكتب التالية: (أثر الديانات الوثنية في عقائد الرافضة) لبسمة جستنية. (الإسلام والأديان-دراسة مُقارنة) لمصطفى حلمي. (غلاة الشيعة وتأثرهم بالأديان المغايرة للإسلام: اليهودية، المسيحية، المجوسية) لفتحي الزغبي. (أثر المجوسية في الرافضة) لفاطمة الدهامي. (بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود) لعبدالله الجميلي. (أوجه الشبه بين اليهود والرافضة في العقيدة) لإبراهيم الرحيلي. (التناسخ: جذروه وتأثيره في غلاة الشيعة دراسة ونقد) لمحمد مشتاق. (دور اليهود في الفرق الباطنية) لأحمد المغربي. (الشيعة والتشيع فرق وتاريخ) لإحسان إلهي ظهير. (تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة: أسبابه ومظاهره) لعبداللطيف الحفظي. (العلاقة بين التشيع والتصوف) لفلاح مندكار. (الصلة بين التشيع والاعتزال) لمحمد الجدعاني (دراسة عقيدة الحلول والتناسخ عند الشيعة من ناحية الباعث النفسي) لماجد زادة. (علاقة البهائية بالماسونية والاستعمار وبعض الفرق الباطنية) لمانع المانع. (التشيّع العلوي والتشّيع الصفوي) لعلي شريعتي.

بعض ما برهنوه فيها من وجود علاقة بينها وبينه تمثلت في شكل عقائد أساسية، أو عقائد وأفكار وطقوس غير أساسية تمارس بين أتباع المذهب الشيعي على أنها منبثقة منه، ومبنية على بعض نصوصه المنسوبة لأئمته.

جاء في كتاب الموسوعة الميسرة عن الجذور الفكرية والعقائدية لطائفة الاثني عشرية ما يلي: (* انعكست في التشيع معتقدات الفرس الذين يدينون لهم بالملك والوراثة وقد ساهم الفرس فيه لينتقموا من الإسلام - الذي كسر شوكتهم - باسم الإسلام ذاته. * اختلط الفكر الشيعي بالفكر الوافد من العقائد الآسيوية كالبوذية والمانوية والبرهمية، **وقالوا بالتناسخ، وبالحلول.** * استمد التشيع أفكاره من اليهودية التي تحمل بصمات وثنية آشورية وبابلية. * أقوالهم في علي بن أبي طالب وفي الأئمة من آل البيت تلتقي مع أقوال النصارى في عيسى عليه السلام، ولقد شابهوهم في كثرة الأعياد وكثرة الصور واختلاق خوارق العادات وإسنادها إلى الأئمة)[1].

ونظرا لتوفر مثل هذه الكتابات المتخصصة في هذا الموضوع الخطير، ولأن الحديث عن هذا الأثر ليس مجاله هذا البحث؛ فقد رغبت في إيراد هذه المقدمة هنا لأؤكد على وجود هذه العقائد والأفكار ضمن مرويات الكليني في كتابه الكافي، وأن لها أثراً ولا بد على عقيدة الكليني وأتباعه، بل وأثراً أيضا على موقفه من العقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة والجماعة، وخصوصا مع وجود أو توقع من يزعم بأن بعض هذا التأثير لم يحصل في زمن المتقدمين، وإنما حصل ذلك

(١) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٥٦/١) - نشر الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

متأخرا بسبب تداخل الشعوب فيما بينها، واعتناق بعض علماء تلك الأديان والمذاهب للتشيع، مما أثر سلبا في نقل معتقداتهم وأفكارهم القديمة ودمجها بعقائد وأفكار المذهب الشيعي.

وأيا كانت صحة هذا الزعم أم عدم صحته؛ فإن الدين الحق بعقائده وأفكاره هو الذي يؤثر في غيره من الأديان ويعلو عليها، بينما الدين الباطل أو المخترع هو الذي - في المقابل - يتأثر بغيره من الأديان ويقبل بها، بل ويطوِّع النصوص والمرويات من أجل ذلك. وهذا أحد أعظم الأدلة على فساده وبطلانه. والذي يهمني هنا هو إثبات وجود هذا التأثر في كتاب الكافي، وأن ثبوته إن لم يكن - كحد أدنى - دليلا على تأثر الكليني بهذه العقائد والأفكار؛ فهو دليل على حصول الاختراق لكتابه من قبل أتباعه المنتسبين إليه، وقدرتهم على تحريف مروياته أو الزيادة فيها من أجل تطويعها لقبول مثل هذه العقائد والأفكار.

وقد يقول قائل: أليس من المناسب إيراد هذه المقدمة قبل الحديث عن عقائد الإمامية في الباب الرابع من الرسالة لكونه مختصا بعقائد الإمامية؟ والجواب: قد يكون ذلك مناسبا من وجهة نظر البعض، ولكن الأنسب في نظري هو إيرادها في هذا الموضع لسببين:

الأول: كون عقائد الإمامية المتكلم عنها في الباب الرابع أصبحت مختصة بهم، وعلامات واضحة تميزهم عن غيرهم، فلا مجال لنقدها هنالك من حيث كونها ناشئة من تأثرهم بغيرهم، وخصوصا أن أتباع هذا المذهب ينافحون عنها كونها عقائد لهم يعتقدونها ويعملون بها.

الثاني: أن المقصود هنا هو إثبات التأثر - وليس النقد - بعقائد وأفكار الآخرين بما يختص به الإمامية من عقائد وبغيرها مما لم يذكر هنالك من

العقائد. فقصدي هنا أعم من جهة الأنواع المشتركة في التأثر، وأخص من جهة بيان وجود الأثر والعلاقة فيما بينهم.

ذكر صاحب مختصر التحفة: (أن مذهب الشيعة له مشابهة تامة مع فرق اليهود والنصارى والمشركين والمجوس)، ثم ذكر وجه شبه المذهب الشيعي بكل طائفة من هذه الطوائف[1]. أما الشيخ إحسان إلهي ظهير فيقول: (وبعد هذا العصر تطور التشيع وتغيرت الشيعة، وتأثر وتأثروا من أفكار يهودية ومجوسية ونصرانية، وبعقائد مدخولة مدسوسة، نقمة على الحكام ومخدوعين بالتزويرات اليهودية والدسائس المجوسية، ومتأثرين من الذين تظاهروا بالإسلام تستراً على مكايدهم الخبيثة وتدابيرهم الهدامة، ومن الاختلاط بالفرس والبابليين، ومن الموالي الكارهين للعرب، الحاكمين عليهم والفاتحين بلادهم، والآخذين زمام أمورهم. والذي تولى كبر هذه العقائد والأفكار كان عبدالله بن سبأ مبعوث اليهود المتستر وراء اسم الإسلام، والمؤجج نار الفتنة، والنافخ فيها ضد أمير المؤمنين وخليفة المسلمين المنتخب بالاتفاق، صاحب رسول الله ﷺ وزوج ابنتيه وابن عمته، الجواد الكريم، السخي ذي النورين عثمان بن عفان ﷺ، كما سنتحدث عنه في الباب الآتي مفصلاً وبالأدلة والبراهين إن شاء الله تعالى)[2].

ويقول الأستاذ أحمد أمين: (والحق أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه من يهودية

---

(١) انظر مختصر التحفة ص ٢٩٨ وما بعدها.

(٢) انظر كتاب (الشيعة والتشيع فرق وتاريخ) ص(٤٠) نشر إدارة ترجمان السنة - لاهور باكستان.

ونصرانية وزرادشتية وهندية، ومن كان يريد استقلال بلاده والخروج على مملكته، كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت ستارًا يضعون وراءه كل ما شاءت أهواؤهم؛ **فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة**، وقال الشيعة: **إن النار محرمة على كل شيعي إلا قليلاً، كما قال اليهود:** [لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودة]، والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم: **إن نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه**، وقالوا: **إن اللاهوت اتحد بالناسوت في الإمام**، وإن النبوة والرسالة لا تنقطع أبدًا، فمن اتحد به اللاهوت فهو نبي. وتحت التشيع ظهر **القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة والمجوس من قبل الإسلام**، وتستر بعض الفرس بالتشيع وحاربوا الدولة الأموية، وما في نفوسهم إلا الكره للعرب ودولتهم، والسعي لاستقلالهم... وقد ذهب الأستاذ [ولهوسن] إلى أن **العقيدة الشيعية نبعت من اليهودية** أكثر مما نبعت من الفارسية، مستدلا بأن مؤسسها عبدالله بن سبأ وهو يهودي، ويميل الأستاذ [دوزي] إلى أن **أساسها فارسي**... - ثم ذكر أحمد أمين رأيه بعد ذلك، وخلص فيه إلى أن التشيع بعد وفاة النبي ﷺ نما بمرور الزمان وبالمطاعن في عثمان ثم - أخذ صبغة جديدة بدخول العناصر الأخرى في الإسلام من يهودية ونصرانية ومجوسية، وأن كل قوم من هؤلاء كانوا يصبغون التشيع بصبغة دينهم، فاليهود تصبغ الشيعة بصبغة يهودية، والنصارى نصرانية، وهكذا: وإذا كان أكبر عنصر دخل في الإسلام هو العنصر الفارسي كان أكبر الأثر في التشيع إنما هو للفرس)[1].

---

(١) انظر كتاب (فجر الإسلام) ص(٢٥١-٢٥٢) نشر المكتبة العصرية - بيروت لبنان. وكتاب =

ومما تجدر الإشارة إليه أن مثل هذا التأثر بالديانات الأخرى وأفكارها وعقائدها مع كونه قد بدأ قديما قدم نشأة الشيعة كمذهب ومعتقد ودين؛ إلا أن الحنين إليها كونها أصوله التي تأثر بها استمر في ازدياد مع تقادم الزمن، وخصوصا عندما تكون الغلبة والحكم لأتباعه.

يقول الدكتور علي شريعتي تحت عنوان: نصرانية الغرب والتشيّع الصفوي؛ الإفرنجي في كربلاء!: (من القضايا الواضحة وجود نحو ارتباط بين الصفوية والمسيحية حيث تضامن الاثنان لمواجهة الإمبراطورية الإسلامية العظمى التي كان لها حضور فاعل على الصعيد الدولي أبان الحكم العثماني وشكلت خطراً جديّاً على أوروبا، وقد وجد رجالات التشيّع الصفوي أنه لا بدّ من توفير غطاء (شرعي) لهذا التضامن السياسي **فعملوا على تقريب التشيّع من المسيحية**، وفي هذا الإطار عمد الشاه الصفوي إلى استرضاء المسيحيين من خلال دعوتهم للهجرة إلى إيران، وقد شيّد لمسيحي (جلفا) مدينة مستقلة قرب العاصمة وأخذ يتودّد إليهم ويصدر بيانات وبلاغات رسمية يعلن فيها عن تمتّعهم بحماية تامة وحرية كاملة في ممارسة طقوسهم الدينية، ومن جهته سعى رجل الدين الصفوي إلى تجميل صورة بعض الشخصيات المسيحية وإقحامها في المشاهد التمثيلية التي تقام إحياءً لذكرى عاشوراء،... واستحدث الصفويون منصباً وزارياً جديداً باسم وزير الشعائر الحسينية،... ذهب وزير الشعائر الحسينية إلى أوروبا الشرقية وكانت تربطها بالدولة الصفوية روابط حميمة يكتنفها الغموض،

=

(الشيعة والتشيع فرق وتاريخ) في المواضع ص(٣٣٢) و ص(٣٩٣-٣٩٤). كما يذكر بعض الباحثين: أنه تتبع مذاهب الشيعة فوجد عندها كل المذاهب والأديان التي جاء الإسلام لمحاربتها. انظر: بركات عبدالفتاح/الوحدانية: ص ١٢٥.

وأجرى هناك تحقيقات ودراسات واسعة حول المراسم الدينية والطقوس المذهبية والمحافل الاجتماعية المسيحية وأساليب إحياء ذكرى شهداء المسيحية والوسائل المتبعة في ذلك حتى أنماط الديكورات التي كانت تزين بها الكنائس في تلك المناسبات، واقتبس تلك المراسيم والطقوس وجاء بها إلى إيران حيث استعان ببعض الملالي لإجراء بعض التعديلات عليها لكي يصلح استخدامها في المناسبات الشيعية وبما ينسجم مع الأعراف والتقاليد الوطنية المذهبية في إيران، ما أدى بالتالي إلى ظهور موجة جديدة من الطقوس والمراسم المذهبية لم يعهد لها سابقة في الفلكلور الشعبي الإيراني ولا في الشعائر الدينية الإسلامية؛ ومن بين تلك المراسيم النعش الرمزي والضرب بالزنجيل والأقفال والتطبير واستخدام الآلات الموسيقية وأطوار جديدة في قراءة المجالس الحسينية جماعة وفرادى، وهي مظاهر مستوردة من المسيحية بحيث يستطيع كل إنسان مطلع على تلك المراسيم أن يشخّص أن هذه ليست سوى نسخة من تلك!... وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المباشرين لهذه الأعمال يدركون جيداً موقف العلماء الحقيقيين منها، ولكنهم يقنعون أنفسهم بأن هذه الأعمال خارجة عن نطاق الشريعة وداخلة في نطاق الحبّ الذي لا يلتزم كثيراً بالقيود والضوابط... واضح جداً أن هذه اللغة هي لغة التصوف، وأن هذه المشاعر والأحاسيس هي مشاعر غلوّ وإفراط نجمت عن أعمال الدراويش ومبالغات الخطباء والشعراء، وكل هذه المظاهر تستمدّ وجودها من عصب صفوي يغذّيها وينفخ فيها من أجل تضخيمها يوماً بعد يوم... كل هذه المراسيم والطقوس الاجتماعية والعرفية هي صيغ مقتبسة مما هو عند النصارى في أوروبا، وقد بلغت هذه الظاهرة حداً من السذاجة بحيث أن الاقتباس يتم بصورة حرفية دون أدنى تغيير، حتى أن بعض

المظاهر تنطوي على رفع علامة الصليب!!!)[1].

ولكيلا أطيل في الحديث عن مثل هذه الحقيقة؛ فسأمثل فقط بأربع من عقائد الأديان الأخرى التي تبنتها روايات الكافي، وأحيل القارئ إلى البحوث المتخصصة في هذا الموضوع[2]:

* **عقيدة الفداء:**

أورد الكليني بسنده عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: (إن الله عز وجل غضب على الشيعة فخيرني نفسي أو هم، **فوقيتهم والله بنفسي**)[3]. قال المازندراني: (قوله: [إن الله عز وجل غضب على الشيعة] لكثرة مخالفتهم وقلة إطاعتهم وعدم نصرتهم للإمام الحق. قوله: [فخيرني نفسي أو هم] أي فخيرني بين إرادة موتي، أو موتهم ليتحقق المفارقة بيني وبينهم، فوقيتهم والله بنفسي للشوق إلى لقاء الله تعالى، وللشفقة عليهم، ولئلا ينقطع نسل الشيعة بالمرة، ولتوقع أن يخرج من أصلابهم رجال صالحون)[4]. وبنحوه قال المجلسي[5].

---

(١) انظر (حقيقة التشيّع الصفوي) مختصر كتاب "التشيّع العلوي والتشيّع الصفوي" إعداد مجلة الراصد الإلكترونية ص(٥٠-٥٣).

(٢) حيث أثبت الباحثون في هذا الموضوع أن أغلب عقائد الشيعة الإمامية متأثرة بعقائد أديان أخرى، كعقيدة الإمامة التي هي أس العقائد الإمامية الأخرى، وكذا المهدية والغيبة والرجعة.

(٣) انظر كتاب الكافي (٢٦٠/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون... - ح٥.

(٤) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٤١/٦).

(٥) حيث قال: (قوله عليه السلام: [غضب على الشيعة] إما لتركهم التقية... أو لعدم انقيادهم =

جاء في الموسوعة الميسرة أن من أهم أفكار ومعتقدات الديانة النصرانية: (الصلب والفداء: المسيح في نظرهم مات مصلوباً فداءً عن الخليقة، لشدة حب الله للبشر ولعدالته، فهو وحيد الله - تعالى الله عن كفرهم - الذي أرسله ليخلص العالم من إثم خطيئة أبيهم آدم وخطاياهم، وأنه دفن بعد صلبه، وقام بعد ثلاثة أيام متغلباً على الموت ليرتفع إلى السماء)[1]. ويقول الدكتور سعود الخلف: (الفداء هو اعتقاد النصارى أن موت المسيح كان كفارة لخطيئة آدم التي انتقلت إلى أبنائه بالوراثة[2]... ويعتقدون كذلك أن المسيح مات مصلوبا إلا أنهم يعللون ذلك بأنه: صلب فداءً للبشر لتخليصهم من خطيئة أبيهم آدم عليه السلام، وهي أكله من الشجرة التي نهي عنها، فانتقلت تلك الخطيئة إلى أبنائه، وأغضبت الله عليهم أيضاً، فكان لابد من وسيط يتحمل هذا الإثم ويرضى بأن

=

لإمامهم وخلوصهم في متابعته وإطاعة أوأمره... وقيل: خيرني الله بين أن أوطن نفسي على الهلاك والموت، أو أرضى بإهلاك الشيعة [فوقيتهم و الله بنفسي] يعني فاخترت هلاكي دونهم، وقيل: أي فخيرني بين إرادة موتي أو موتهم لتحقق المفارقة بيني وبينهم، فاخترت لقاء الله شفقة عليهم) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٢٦/٣-١٢٧)، وجاء في كتاب (بحار الأنوار ٧٦/١٧) عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) قال: "ما كان له ذنب ولا همّ بذنب ولكن حمّله ذنوب شيعته ثم غفرها له". وورد في كتاب (علل الشرائع ص٢٠٨) أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي: "إن الله تبارك وتعالى حملني ذنوب شيعتك ثم غفرها لي... ". وبنحوه في كتاب (تأويل الآيات ٥٩٣/٢) لشرف الدين الاسترابادي النجفي.

(١) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٥٧٤/٢-٥٧٥).

(٢) انظر كتاب (دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية) ص(٣٢٠) نشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض.

يموت على الصليب[1]... لقد نادى المسيح عليه السلام بأنه لم يرسل إلا إلى خراف إسرائيل الضالة، بل نهى أتباعه عن الذهاب إلى قرى غير اليهودية، إلا أن أتباعه فيما بعد خالفوا ذلك، وتوجهوا إلى الوثنيين من الرومان واليونان والفرس وغيرهم في المناطق المجاورة، والأماكن التي أمكنهم الوصول إليها، ولما كانت الديانة المسيحية تفتقر للمقومات التي تكفل لها التأثير في تلك المجتمعات، حيث كانت دعوة لبني إسرائيل خاصة، وليس لها الصبغة العالمية التي يمكن أن تتغلب بها على تلك الأديان والفلسفات. لذا فقد غُلبت وأمكن للديانات الوثنية أن تصبغها بصبغتها، بل ألغتها تماماً، واحتلت مكانها، وأخذت مسماها هذا أمر يتضح لكل ناظر في الديانة النصرانية المحرفة، وقد أكد علماء الأديان والتاريخ ذلك، وأن الديانة النصرانية قد اصطبغت بالصبغة الوثنية، وأنها أخذت عقيدتها وعبادتها من تلك الوثنيات فضمتها إليها ووضعت عليها اسمها. ومن الأمثلة على أن النصارى قد ردوا عقائد الوثنيين الذين كانوا قبلهم... **إن الصلب - فداءً للبشر- عقيدة وثنية كانت موجودة لدى الهنادكة...**)[2].

*** عقيدة الحلول والاتحاد:**

حيث أورد الكليني بسنده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن قول الله عز وجل: (وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) قال: (إن الله تعالى أعظم وأعز وأجل وأمنع من أن يظلم، **ولكنه خلطنا بنفسه**، فجعل ظلمنا ظلمه، وولايتنا ولايته...)[3]. قال المازندراني: ([قال: إن الله أعظم وأعز وأجل وأمنع

(١) انظر المصدر السابق ص(٣٠٤).

(٢) انظر المصدر السابق ص(٣٦٠-٣٦١).

(٣) انظر كتاب الكافي (١٤٦/١) ك التوحيد باب: النوادر - ح١١.

من أن يظلم] لبراءة ساحته عن الانفعال والتغير والعجز، وإذا كان كذلك فلا فائدة في نفي المظلومية عنه؛ فلا بد من صرف نفيها إلى من هو قابل لها وإليه أشار بقوله: [ولكنه خلطنا بنفسه] يقال خلطت الشيء بغيره خلطا فاختلطا بانضمام بعض إلى بعض، يعني **ضمنا إلى نفسه المقدسة وشاركنا**، [فجعل ظلمنا ظلمه] أي فجعل الظلم الواقع علينا منسوبا إلى نفسه واقعا على ذاته مجازا، كما جعل أسفنا منسوبا إلى ذاته، ثم نفاه عنا تسهيلا للأمر علينا وتسلية لنا)[1].

وأورد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (قال الله تبارك وتعالى: يا محمد إني خلقتك وعليا نورا يعني روحا بلا بدن قبل أن أخلق سماواتي وأرضي وعرشي وبحري، فلم تزل تهللني وتمجدني، ثم جمعت روحيكما فجعلتهما واحدة، فكانت تمجدني وتقدسني، وتهللني، ثم قسمتها ثنتين وقسمت الثنتين ثنتين، فصارت أربعة محمد واحد وعلي واحد والحسن والحسين ثنتان، ثم خلق الله فاطمة من نور ابتدأها روحا بلا بدن، **ثم مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا**)[2]. قال المازندراني بعد أن شرح ألفاظ هذه الرواية: (وهذا الذي ذكرناه على سبيل الاحتمال والله أعلم بحقيقة الحال. هذا وقال الفاضل الأمين الأسترآبادي: من الأمور المعلومة أن جعل المجردين واحدا ممتنع، وكذلك قسمة المجرد، فينبغي حمل الروح هنا على آل جسمانية نورانية منزهة عن الكثافة البدنية، وقال بعض الأفاضل: المراد بخلق الروحين بلا بدن خلقهما مجردين، **وبجمعهما وجعلهما واحدة جمعهما في بدن مثالي نوراني لاهوتي، وبتقسيمهما تفريقهما وجعل كل**

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٣١٩/٤).

(٢) انظر كتاب الكافي (٤٤٠/١) ك الحجة باب: مولد النبي صلى عليه وآله ووفاته - ح٣.

واحد منهما في بدن شهودي جسماني، واستحالة تعلق الروحين ببدن واحد إنما هي في الأبدان الشهودية لا في الأبدان المثالية اللاهوتية. قوله [ثم مسحنا بيمينه] كلما نسب من أسماء الجوارح وأفعالهما إليه سبحانه فإنما هو على سبيل المجاز والاستعارة والتمثيل لتنزهه عنها، ولعل المراد بها الإفاضة والإعطاء والإحسان لأن المحسن منا إذا أحسن أحسن بيمينه والله سبحانه لما أحسن إليهم وأفاض نوره عليهم أضاء نوره وأظهر آثار عظمته فيهم لحكمة مقتضية لذلك، ومن جملتها إرشاد الخلق وهدايتهم بسببهم إلى الخيرات وما ينجيهم من العقوبات)[1].

وأما المجلسي فقد قال بعد شرحه لألفاظ هذه الرواية: (والأخبار في ذلك مستفيضة أوردت أكثرها في الكتاب الكبير، **لكن فهمها صعب على العقول، والأولى الإيمان بها مجملا، ورد علمه إليهم عليهم السلام**. ويخطر بالبال أنه يحتمل أن تكون إشارة إلى **أنهم عليهم السلام لما كانوا المقصودين من خلق آدم** عليه السلام **وسائر ذريته**، وكان خلق آدم من الطينة الطيبة ليكون قابلا لخروج تلك الأشخاص المقدسة منه، ربَّي تلك الطينة في الآباء والأمهات حتى كملت قابليتها في عبدالله وأبي طالب عليهما السلام، فخلق المقدسين منهما، فلعله يكون المراد بحفظ النور، وانتقاله من الأصلاب الطاهرة إلى الأرحام المطهرة كناية عن انتقال تلك القابلية واستكمال هذا الاستعداد فما ورد من أن كمالهم وفضلهم كان سبب الاشتمال على تلك الأنوار يستقيم على هذا الوجه، وكذا ما ضارعها من الأخبار، **والله يعلم حقائق تلك الأسرار وحججه الأخيار عليهم السلام** ... قوله: [فأفضى نوره فينا] أي أوصله إلينا أو وصل إلينا، وقيل: اتسع

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٧/١٤٦-١٤٧).

فينا...)[1].

جاء في كتاب الموسوعة الميسرة عند الحديث عن موقف الإسلام من مذهب وحدة الوجود: (الإسلام يؤمن بأن الله جل شأنه خالق الوجود منزَّه عن الاتحاد بمخلوقاته أو الحلول فيها. والكون شيء غير خالقه، ومن ثم فإن هذا المذهب يخالف الإسلام في إنكار وجود الله، والخروج على حدوده، ويخالفه في تأليه المخلوقات وجعل الخالق والمخلوق شيئاً واحداً... وهذا المذهب الفلسفي هو مذهب لا ديني، جوهره نفي الذات الإلهية، حيث يوحِّد في الطبيعة بين الله تعالى وبين الطبيعة، على نحو ما ذهب إليه الهندوس أخذاً من فكرة يونانية قديمة، وانتقل إلى بعض غلاة المتصوفة كابن عربي وغيره، وكل هذا مخالف لعقيدة التوحيد في الإسلام، فالله ﷻ منزه عن الاتحاد بمخلوقاته أو الحلول فيها)[2].
ويقول الدكتور سعود الخلف: (الاتحاد لدى النصارى المراد به هو: أن الله تبارك وتعالى اتخذ جسد المسيح له صورة، وحلَّ بين الناس بصورة إنسان هو المسيح تعالى الله عما يقولون)[3].

* عقيدة التناسخ:

حيث أورد الكليني بسنده عن أبي حمزة الثمالي قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله تبارك وتعالى يقول: استكمال حجتي على الأشقياء من أمتك: من ترك ولاية علي ووالى أعداءه، وأنكر فضله

(١) انظر كتاب كتاب (مرآة العقول) (٣/١٨٨-١٨٩).
(٢) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٢/٧٨٨).
(٣) انظر كتاب (دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية) ص(٢٩٦).

وفضل الأوصياء من بعده، فإن فضلك فضلهم، وطاعتك طاعتهم، وحقك حقهم، ومعصيتك معصيتهم، وهم الأئمة الهداة من بعدك، **جرى فيهم روحك، وروحك ما جرى فيك من ربك**، وهم عترتك من طينتك ولحمك ودمك وقد أجرى الله ﷻ فيهم سنتك وسنة الأنبياء قبلك، وهم خزاني على علمي من بعدك، حق علي لقد اصطفيتهم وانتجبتهم وأخلصتهم وارتضيتهم، ونجى من أحبهم ووالاهم وسلم لفضلهم، ولقد آتاني جبرئيل عليه السلام بأسمائهم وأسماء آبائهم وأحبائهم والمسلمين لفضلهم)[1]. قال المازندراني: (قوله [جرى فيهم روحك وروحك ما جرى فيك من ربك] الروح بالضم: ما يقوم به الجسد وتكون به الحياة والرحمة والقرآن والحياة الدائمة وروح القدس وقد مرَّ تفسيره وأنه مع النبي وبعده مع الأئمة)[2]، وقال المجلسي: (قوله: [جرى فيهم رُوحك] بالضم أي روح القدس، **أو من نسخ روحك** ومثله، والحمل على المبالغة،...)[3].

وبسنده عن المفضل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن علم الإمام بما في أقطار الأرض وهو في بيته مرخى عليه ستره، فقال: (يا مفضل إن

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢٠٨/١-٢٠٩) ك الحجة باب: ما فرض الله ﷻ ورسوله صلى الله عليه وآله من الكون مع الأئمة عليهم السلام- ح٤. قال البرقعي: (يقول في الحديث الرابع: إن روح محمد ﷺ تسري في أجساد الأئمة، وهذا ما يقول به مذهب التناسخ وهو كفر...) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٥٩). قلت: ولعل من تبعات هذه العقيدة الفاسدة مع كونها كفراً القول بعدم انقطاع النبوة لأنه بموت الرسول لا تنقطع الرسالة، لحلول روح الرسول في بدن شخص آخر يحمل رسالة الرسول الذي مات. ولعلنا نفهم بذلك العلاقة القوية بين الحلول والتناسخ، فالقول بالتناسخ يؤدي إلى القول بالحلول

(٢) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٢٦٥/٥).

(٣) انظر كتاب (مرآة العقول) (٤٢٢/٢-٤٢٣).

الله تبارك وتعالى جعل في النبي صلى الله عليه وآله خمسة أرواح: روح الحياة فبه دب ودرج، وروح القوة فبه نهض وجاهد، وروح الشهوة فبه أكل وشرب وأتى النساء من الحلال، وروح الإيمان فبه آمن وعدل، وروح القدس فبه حمل النبوة، **فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله انتقل روح القدس فصار إلى الإمام**، وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو، والأربعة الأرواح تنام وتغفل وتزهو وتلهو، وروح القدس كان يرى به)[1]. قال المجلسي: (وأما انتقال هذا الروح إن حملناه على خلق آخر غير النفس فانتقاله ظاهر، وإن حملناه على النفس الكاملة فانتقاله مجاز عن انتقال حالته، وحصول شبه تلك الحالة في نفس أخرى)[2].

إن التناسخ معناه: (أن الإنسان إذا مات فإن روحه تتقمص إنساناً آخر يولد بعد موت الأول، فإذا مات الثاني تقمصت روحه إنساناً ثالثاً، وهكذا في مراحل متتابعة للفرد الواحد)[3]، (وهي فكرة تسربت لبابل من الهند فنقلها حاخامات بابل إلى الفكر اليهودي)[4].

---

(١) انظر كتاب الكافي (٢٧٢/١) ك الحجة باب: فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام- ح٣. قال البرقعي: (وعلى كل حال فهذه أخبار تخالف القرآن أوردها غلاة كمفضل وأسوأ من ذلك، أنه يقول في هذا الخبر نفسه: إن روح القدس روح خاص بالنبي ينتقل بعد موته إلى بدن وصيه تماماً كانتقال الروح من جسم إلى جسم وهذا هو التناسخ الذي قال سيدنا الرضا عنه: من قال بالتناسخ فهو كافر. فكيف يقبل أهل الملة الإسلامية هذه الروايات المكفرة دون سند قرآني لها) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٥٩).

(٢) انظر كتاب (مرآة العقول) (١٦٩/٣).

(٣) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٤٠٠/١).

(٤) كما ورد في التلمود، انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٥٠٣/١).

* عقيدة المخلص:

حيث أورد الكليني بسنده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: (قال الله تبارك وتعالى: لأعذبن كل رعية في الإسلام دانت بولاية كل إمام جائر ليس من الله، وإن كانت الرعية في أعمالها برة تقية، ولأعفون عن كل رعية في الإسلام دانت بولاية كل إمام عادل من الله، وإن كانت الرعية في أنفسها ظالمة مسيئة)[1].

الديانة البوذية: (.. فلسفة وضعية انتحلت الصبغة الدينية، وقد ظهرت في الهند بعد الديانة البرهمية الهندوسية في القرن الخامس قبل الميلاد.. وتتجه إلى العناية بالإنسان، كما أن فيها دعوة إلى التصوف والخشونة ونبذ الترف والمناداة بالمحبة والتسامح وفعل الخير. وبعد موت مؤسسها تحولت إلى معتقدات باطلة، ذات طابع وثني، ولقد غالى أتباعها في مؤسسها حتى ألَّهوه... يعتقد البوذيون أن بوذا هو ابن الله، وهو المخلّص للبشرية من مآسيها وآلامها وأنه يتحمل عنهم جميع خطاياهم)[2].

وقد توصل بعض الباحثين إلى (**أن الإيمان بالمهدي وغيبته أساس عقيدة الشيعة الاثني عشرية تشبه إلى حد كبير عقيدة اليهود في المخلِّص** ممَّا يؤكد تأثر الشيعة بالمعتقدات اليهودية. وأن من لم يؤمن بوجوده وغيبته عندهم كافر. وأن هذه العقيدة تسببت في انقسامات كبيرة في الصف الشيعي وأثرت تأثيراً

(١) انظر كتاب الكافي (٣٧٦/١) ك الحجة باب: فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله عز وجل - ح٤. وفي ح٥ أورد الكليني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الله لا يستحيي أن يعذب أمة دانت بإمام ليس من الله وإن كانت في أعمالها برة تقية، وإن الله ليستحيي أن يعذب أمة دانت بإمام من الله وإن كانت في أعمالها ظالمة مسيئة).

(٢) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٧٥٨/٢-٧٥٩).

كبيراً على عدة قضايا فقهية عندهم كتعطيل الجهاد والجمعة، وأوجبت تقليد المراجع الشيعية، ومكنتها من النفوذ السياسي والاقتصادي الخطر)[1].

وأخيرا: لعلي أختم ملاحظاتي في هذه المقدمة بأمرين:

الأمر الأول: وجود روايات تؤسس لعقائد فرق وُجدت بعد زمن الكليني؛ مما يعني أيضا أحد أمرين: إما أن هذه الروايات كالمؤسس لهذه العقائد، أو أن كتاب الكافي مخترق إلى درجة أن أي فرقة شيعية تريد الانفصال بأي عقيدة أو فكرة فستجد بغيتها فيه، ومثال ذلك: (فرقة البابية التي نبعت من المذهب الشيعي الشيخي سنة ١٢٦٠هـ تحت رعاية الاستعمار الروسي واليهودية العالمية والاستعمار الإنجليزي بهدف إفساد العقيدة الإسلامية وتفكيك وحدة المسلمين وصرفهم عن قضاياهم الأساسية... حيث يعتقد أتباعها أن الباب هو الذي خلق كل شيء بكلمته، وهو المبدأ الذي ظهرت عنه جميع الأشياء، ويقولون بالحلول والاتحاد والتناسخ... ويوافقون اليهود والنصارى في القول بصلب المسيح، ويؤولون القرآن تأويلات باطنية ليتوافق مع مذهبهم)[2].

---

(١) انظر خاتمة رسالة دكتوراة بعنوان: (المهدي المنتظر عند الشيعة الاثني عشرية) مخطوط للباحث جلال الدين محمد صالح حامد. وقال بعض الباحثين: (من المعروف في تاريخ النصرانية أن بولس اليهودي استطاع أن يحرّف الديانة النصرانية ويفرّغها من محتواها. وذلك بواسطة إدخال فكرة (المخلّص) فيها، فخيل لهم أن النجاة ليس بالعمل، وإنما بالإيمان (بالمخلص) الذي هو السيد المسيح، ثم اعمل بعده ما شئت وأنت مطمئن إلى أن السيد المسيح سيخلصك من العذاب، فحول الدين إلى فكرة مجردة لا معنى لها، فكرة خالية من الالتزام لا علاقة بينها وبين السلوك والعمل، وهكذا فعل الكليني وأسلافه بالضبط يريدون ليطفئوا نورَ الله بأفواههم واللهُ متمُّ نوره ولو كره الكافرون).

(٢) انظر (الموسوعة الميسرة في المذاهب والأديان المعاصرة) (٤٠٩/١-٤١٢). وكتاب (البهائية والبابية) (ص ٥-٦ و ٣٨) للدكتور عبدالله سمك – نشر دار التقوى – مصر.

حيث أورد الكليني عدة روايات تساعد على تأسيس مثل هذه الفرقة، منها:

- رواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (الأوصياء هم أبواب الله عز وجل التي يؤتى منها، ولولاهم ما عُرف الله عز وجل، وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه)[1].

(وفي الحديث الثاني: في هذا الباب نقل الرواة الكذابون ... عن الإمام الصادق أن الأوصياء أبواب الله، ولكن علياً عليه السلام قال في نهج البلاغة فيما يتعلق بالخالق والمخلوق (فما قطعكم عنه حجاب، ولا أغلق عنكم دونَهُ بابٌ، وإنه لبكلِّ مكان وفي كل حين وأوان)، هنا نفى سيدنا الأمير أن يكون لله باباً، ولكنَّ أبناءه قالوا نحن أبواب الله على حد قول الرواة المختلقين، **وهذا الكلام أصبح حجة لأهل الباطل، وجاء سيد محمد علي الباب (زعيم البهائية)، وقال أنا بابٌ من أبواب الله التي أوردها الكافي في كتابه)**[2].

- رواية سليمان بن خالد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... يا سليمان ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام يؤخذ به، وما نهى عنه ينتهى عنه، جرى له من الفضل ما جرى لرسول الله صلى الله عليه وآله، ولرسول الله صلى الله عليه وآله الفضل على جميع من خلق الله، المعيب على أمير المؤمنين عليه السلام في شيء من أحكامه كالمعيب على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وآله، والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله، **كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه باب الله الذي**

(١) انظر كتاب الكافي (١٩٣/١) ك الحجة - باب أن الأئمة (ع) خلفاء الله عز وجل في أرضه وأبوابه التي يؤتى منها - ح٢.

(٢) انظر كتاب (كسر الصنم) ص(١٥٠)، والمعروف أن سيد محمد علي الشيرازي هو مؤسس البابية.

لا يؤتى إلا منه، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وبذلك جرت الأئمة عليهم السلام واحد بعد واحد، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بهم، والحجة البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى. وقال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: أنا قسيم الله بين الجنة والنار، وأنا الفاروق الأكبر وأنا صاحب العصا والميسم، ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح بمثل ما أقرت لمحمد صلى الله عليه وآله، ولقد حملت على مثل حمولة محمد صلى الله عليه وآله، وهي حمولة الرب، وإن محمدا صلى الله عليه وآله يدعى فيكسى ويستنطق، وادعى فأكسى واستنطق فأنطق على حد منطقه، ولقد أعطيت خصالا لم يعطهن أحد قبلي، علمت علم المنايا والبلايا، والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أُبشر بإذن الله، وأؤدي عن الله عز وجل، كل ذلك مكنني الله فيه بإذنه)[1].

---

(١) انظر كتاب الكافي (١٩٧/١) ك الحجة - باب: أن الأئمة هم أركان الأرض - ح٢. وبنحو هذه الرواية أيضا رواية ربعي بن عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: (أبى الله أن يُجري الأشياء إلا بأسباب، فجعل لكل شيء سبباً، وجعل لكل سبب شرحاً، وجعل لكل شرح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله ونحن) (١٨٣/١) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد إليه - ح٧، ورواية أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: (إن عليا عليه السلام باب فتحه الله، فمن دخله كان مؤمنا، ومن خرج منه كان كافرا، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى: لي فيهم المشيئة) (٤٣٧/١) ك الحجة - باب: فيه نتف وجوامع من الرواية في الولاية - ح٨. ورواية: (إن الله تبارك وتعالى لو شاء لعرف العباد نفسه، ولكن جعلنا أبوابه وصراطه وسبيله والوجه الذي يؤتى منه، فمن عدل عن ولايتنا أو فضَّل علينا غيرنا، فإنهم عن الصراط لناكبون) (١٨٤/١) ك الحجة - باب: معرفة الإمام والرد عليه - ح٩.

قال المجلسي: (قوله: [أنا قسيم الله] أي القسيم المنصوب من قبل الله للتميز بين أهل الجنة وأهل النار بسبب ولايته وتركها، أو هو الذي يقف بين الجنة والنار فيقسمهما بين أهلهما بسبب ولايته وعداوته، كما دلت عليه صحاح الأخبار، والأخبار بذلك متواترة من طرق الخاصة والعامة. [وأنا الفاروق] أي الذي فرق بين الحق والباطل...، أو الفارق بين أهل الجنة وأهل النار... [ولقد أقرت لي] أي أذعنت لي بالولاية والفضل كما أذعنت له صلى الله عليه و آله... [خصالا] أي فضائل [ما سبقني إليها أحد] أي من الأوصياء أو من الرسل أيضا، فالمراد بقوله [قبلي] قبل ما أدركته من الأعصار، [علمت المنايا] أي آجال الناس، [والبلايا] أي ما يمتحن الله به العباد من الشرور والآفات أو الأعم منها ومن الخيرات [والأنساب] أي أعلم والد كل شخص فأميز بين أولاد الحلال والحرام [وفصل الخطاب] أي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل،... وقيل: هو القرآن، وفيه بيان الحوادث من ابتداء الخلق إلى يوم القيامة. [فلم يفتني ما سبقني] أي علم ما سبق من الحوادث أو العلوم النازلة على الأنبياء أو الأعم، [ولم يعزب] أي لم يغب عني علم ما غاب عن مجلسي في هذا العصر وفي الأعصار الآتية، [أبشر بإذن الله] أي عند الموت أولياءه أو الأعم [وأؤدي عنه] كل ما أقول لا عن رأي وهوى، [كل ذلك من الله] أي من فضله علي [بعلمه] أي بسبب ما يعلم من المصلحة في تمكيني وبالعلم الذي أعطانيه)[1].

وقال المازندراني: (قوله: [أنا قسيم الله بين الجنة والنار] من جاء يوم القيامة بولايته دخل الجنة ومن لم يجئ بها دخل النار. قال صاحب الطرائف: روى

(١) انظر كتاب كتاب (مرآة العقول) (٣/٣٦٦-٣٧٢).

الشافعي ابن المغازلي في كتابه... أن النبي صلى الله عليه وآله قال: إذا كان يوم القيامة ونصب الصراط على شفير جهنم لم يمر عليه إلا من كان معه كتاب بولاية أمير المؤمنين عليه السلام، وفي بعض رواياتهم بأسانيدها إلى النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لم يجز على الصراط إلا من كان معه جواز من علي بن أبي طالب عليه السلام، وروى الشافعي أيضا في كتاب المناقب... عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا كان يوم القيامة قال سبحانه لي ولعلي أدخلا إلى الجنة من أحبكما وأدخلا إلى النار من أبغضكما، فيجلس علي عليه السلام على شفير جهنم فيقول: هذا لي وهذا لك، الحديث طويل أخذنا منه موضع الحاجة... قوله: [علمت المنايا] **هو عليه السلام عندنا عالم بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن** كما دلت عليه الروايات المتكاثرة، ودل عليه أيضا ما روي عنه عليه السلام: لو شئت أن أخبر كل رجل بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن يكفروا فيَّ برسول الله، إلا إني أفضيه إلى الخاصة ممن يؤمن ذلك منه، فقد أشار إلى أنه قد يتجاهل **خوفا من أن يغلوا الأمة في أمره ويفضلوه على الرسول، بل من أن يتخذوه إلها**، كما ادعت النصارى في المسيح حيث أخبرهم بالأمور الغائبة، وإلى أنه قد يظهر كمال علمه لبعض خواصه ممن يؤمن الكفر منه، وهكذا شأن العلماء وأساطين الحكمة أن لا يضعوا الحكمة إلا في أهله، **ومع كمال احتياطه في إفشاء كماله ذهب طائفة إلى أنه شريك محمد صلى الله عليه وآله في الرسالة، وطائفة إلى أنه إله أرسلَ محمداً إلى عباده**[1]... قوله: [وفصل الخطاب] أي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل أو الخطاب المفصول الواضح الدلالة على

(١) أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله، اللّٰهُمَّ لا تؤاخذني بما نقلت وكتبت في هذا الموضع.

المقصود للعارف، والمراد به كلام الله المشتمل على المصالح الكلية والجزئية والحكم البالغة والأوامر والنواهي وأحوال ما كان وما يكون إلى يوم القيامة أو الكتب السماوية كلها)[1].

الأمر الثاني: وجود روايات أكثرت من ذكر نبي الله داود وسليمان بطريقة توحي بتقديسهما إلى درجة نبذ شريعة الإسلام، والحكم بشريعتهما[2]، حيث

---

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٥/١٨٥-١٨٨).

(٢) وكذلك الاستشهاد بوصاية داود لسليمان من أجل إثبات وصاية الأئمة بعضهم لبعض، كما في رواية أبي عبدالله عليه السلام قال: (إن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود لرجال مسمين، ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون من بعده، إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى داود عليه السلام أن اتخذ وصيا من أهلك، فإنه قد سبق في علمي أن لا أبعث نبيا إلا وله وصي من أهله) (١/٢٧٨) ك الحجة - باب: أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد (ع) - ح٣، وإلا فما دخل الوصاية للأئمة بوصاية داود لابنه سليمان ما دامت الوصاية عهد من الله، يعني أنها بوحي من الله نزل في زمنه ﷺ، ألا يكفي فيها النص الثابت في الإسلام حتى يحتاج لتوكيده بشرع من قبلنا. ومن ذلك أيضا: رواية عن بعض أصحاب علي بن سيف، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: قلت له: إنهم يقولون في حداثة سنك، فقال: (إن الله تعالى أوحى إلى داود أن يستخلف سليمان وهو صبي يرعى الغنم، فأنكر ذلك عباد بني إسرائيل وعلماؤهم، فأوحى الله إلى داود عليه السلام أن خذ عصا المتكلمين وعصا سليمان واجعلهما في بيت، واختم عليها بخواتيم القوم فإذا كان من الغد، فمن كانت عصاه قد أورقت وأثمرت فهو الخليفة، فأخبرهم داود، فقالوا: قد رضينا وسلمنا). (١/٣٨٣) ك الحجة - باب: حالات الأئمة عليهم السلام في السن - ح٣. ومن ذلك أيضا: رواية عن عبدالله بن سليمان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الإمام فوض الله إليه كما فوض إلى سليمان بن داود؟ فقال: (نعم). (١/٤٣٨) ك الحجة - باب: في معرفتهم أولياءهم والتفويض إليهم - ح٣. قلت: لطيفة: ومن تقدير الله اشتراك هذه الروايات الثلاث الدالة على هذه المعلومة في حملها للرقم (٣) على اختلاف أبوابها.

عقد الكليني بابا خاصا في كتاب الحجة، عنون له بقوله: (في الأئمة إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود، ولا يسألون البينة عليهم السلام)، وأورد تحته خمس روايات تدل على هذا العنوان سأذكرها جميعا لأهميتها[1] وأقتصر على موضع الشاهد منها، وهي كالتالي:

- رواية أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: (... يا أبا عبيدة إذا قام قائم آل محمد عليه السلام حكم بحكم داود وسليمان لا يسأل بينة).

- رواية أبان قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (لا تذهب الدنيا حتى يخرج رجل مني يحكم بحكومة آل داود ولا يسأل بينة، يعطي كل نفس حقها).

- رواية عمار الساباطي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: بما تحكمون إذا حكمتم؟ قال: (بحكم الله وحكم داود، فإذا ورد علينا الشيء الذي ليس عندنا، تلقانا به روح القدس).

- رواية جعيد الهمداني، عن علي بن الحسين عليهما السلام، قال: سألته بأي حكم تحكمون؟ قال: (حكم آل داود، فإن أعيانا شيء تلقانا به روح القدس).

- رواية عمار الساباطي قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما منزلة الأئمة؟ قال: (كمنزلة ذي القرنين وكمنزلة يوشع وكمنزلة آصف صاحب سليمان)، قال: فبما تحكمون؟ قال: (بحكم الله وحكم آل داود وحكم محمد صلى الله عليه وآله ويتلقانا به روح القدس)[2].

---

(١) انظرها جميعا في كتاب الكافي (١/٣٩٧-٣٩٨)، وانظر أيضا ح١٣ (١/٥٠٩).

(٢) قلت: وقد تكرر الجمع بين نبينا محمد ﷺ وبعض أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام في =

إن هذه الروايات بمجموعها من أول وهلة تدخل الريبة وعدم الارتياح من طريقة إيرادها وتأليفها، والعنوان الذي عنون به الكليني لها، وخصوصا إذا استصحبنا سوء الظن في الكليني من جهة، وسوء الظن في أتباعه من جهة أخرى لأسباب كثيرة مرت في ثنايا هذه الرسالة، يضاف إلى ذلك ما وضحته من وجود العلاقة والتأثير بين الأديان اليهودية والنصرانية وبين دين الكليني وأتباعه، ولكنني صدمت من طريقة التفسير والشرح لهذه الروايات من قبل شارحي الكافي وغيرهم ممن تعرض لها من المتقدمين والمتأخرين، في مقابل الفهم الذي استشهد به كل من نقد هذه الروايات من الباحثين من أهل السنة والجماعة وغيرهم، وهو أن المهدي المنتظر للشيعة إذا ظهر في آخر الزمان سيُعرض عن تحكيم شرع الله ورسوله محمد ﷺ ليحكم بشريعة داود وسليمان، أو على أقل تقدير سيجمع بين هذه الشرائع ويحكم بما يريد منها من دون اعتبار لكون شريعة الإسلام هي الشريعة الناسخة لجميع الشرائع، وهي الباقية إلى قيام الساعة.

لذا فلست في هذا الموضع بصدد توضيح ذلك، وبيان ما كتب فيها من

أكثر من موضع منها: رواية عبدالله بن يحيى الكاهلي قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: إذا لقيت السبُع فاقرأ في وجهه آية الكرسي وقل له: " عزمت عليك بعزيمة الله، وعزيمة محمد صلى الله عليه وآله، وعزيمة سليمان بن داود عليهما السلام، وعزيمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والأئمة الطاهرين من بعده " فإنه ينصرف عنك إن شاء الله. قال: فخرجت فإذا السبع قد اعترض فعزمت عليه وقلت له: إلا تنحيت عن طريقنا ولم تؤذينا، قال: فنظرت إليه قد طاطأ رأسه وأدخل ذنبه بين رجليه وانصرف...) انظر كتاب الكافي (٥٧٢/٢) ك الدعاء - باب: الحرز والعوذة - ح١١.

الطرفين، بقدر ما قصدته من بيان تغلغل الأيادي السبئية في نصوص الكافي، وتطويعها للعقائد اليهودية وغيرها، وتوظيف رجال الدين للدفاع عن ذلك، ونشره بكل وسيلة تحقق المطلوب من وجودها. حيث سأقتصر على ذكر تفسير شراح الكافي لهذه الروايات، ثم أبين الفهم الصحيح لها، وأحيل للتوسع في ذلك على المراجع التي تحدثت عنها، فأقول: قال المازندراني بعد أن علق بالجملة على الروايات الخمس: (قوله: [بحكم الله وحكم آل داود وحكم محمد صلى الله عليه وآله] لعل المراد بحكم محمد صلى الله عليه وآله الحكم بظاهر الشريعة، وبحكم الله أو حكم داود الحكم بباطنها، وهو الحكم بالواقع، وبما يلقي إليهم روح القدس، وفيه دلالة على ما أشرنا إليه **من أن القائم قد يحكم بحكم داود لا دائما، كما أن داود قد كان يحكم به لا دائما**، فليتأمل)[1]. أما المجلسي فقد أطال في شرح ذلك، محاولا الدفاع عن هذا الفهم الذي أُنتقد به الإمامية بسبب هذه الروايات ثم ختم ذلك بقوله: (واعلم أن الظاهر من هذه الأخبار أن القائم عليه السلام إذا ظهر يحكم بما يعلم في الواقعة لا بالبينة، و أما من تقدمه من الأئمة عليهم السلام فقد كانوا يحكمون بالظاهر، وقد كانوا يظهرون ما كانوا يعلمون من باطن الأمر بالحيل،... وهذا الاختلاف في سيرهم ليس من قبيل النسخ حتى يرد أن لا نسخ بعد نبينا، بل إما باعتبار التقية في بعضها، أو اختلاف الأوضاع والأحوال في الأزمان، فإنه يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الإمام بالحكم بالواقع إذا لم يصر سببا لتفرق الناس ورجوعهم عن الحق، وبالحكم بالظاهر إذا صار سببا لذلك... قوله: [وحكم

(١) انظر (شرح أصول الكافي والروضة) (٦/٤٢١).

محمد] إنما نسب إليه صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يتوهم أنهم يعملون بشريعة داود، بل إنما يحكمون بالواقع بحكم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والنسبة إلى داود على التشبيه، أو في كيفية الحكم يحكمون بحكم داود، وفي أصل الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، أو قد يحكمون بالواقع كداود، وقد يحكمون بالظاهر كمحمد صلى الله عليه وآله وسلم، باعتبار أن القائم عليه السلام يحكم بالواقع وسائرهم عليهم السلام غالبا بالظاهر، أو يقال: أن القائم عليه السلام قد يحكم بالواقع وقد يحكم بالظاهر، لكنه مخالف لظاهر أكثر الأخبار)[1].

فكل قارئ لهذه الشروح سيلاحظ محاولة صرفها عن ظاهرها لمعان متعددة هروبا من المعنى الظاهر، وهو نبذ شريعة الإسلام، والحكم بشريعة داوود.

(أقول: ربّما يذهب هذا الشيخ... في تأويل هذه الأحاديث على معنى إقامة العدل وإصابة الحق، كون حكم آل داود هو الحق والعدل، ولكن هذا التفسير ستجابهه نصوص شيعية كثيرة في هذا الباب، ومنها ما هو صريح أنه يحكم بما يسمّى (الجفر الأحمر) كما في بحار الأنوار للمجلسي: عن جعفر أنه قال: [إنّ القائم يسير في العرب في الجفر الأحمر]، قال (رفيد): قلت: جعلت فداك وما الجفر الأحمر؟ قال: فأمرَّ إصبعه على حلقه وقال: هكذا يعني الذّبح][١٨١/١٣] والجفر الأبيض عند الشيعة في كتبهم هو ما رواه الكليني في الكافي [٢٤٠/١] [قال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ عندي الجفر الأبيض، قال: قلت: فأيّ شيء فيه؟ قال: زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم عليه السلام والحلال والحرام].

(١) انظر كتاب كتاب (مرآة العقول) (٣٠١/٤-٣٠٥).

وواضح من هذه النصوص الشّيعية أن حكم المهدي الشيعي سيكون بشريعة داود عليه السلام، هذا مع حكمه بشريعة محمد ﷺ كذلك، وهو ردّ على من زعم أنّ مقصد الكلام هو إقامة الحق فقط لا شريعة داود عليه السلام، والمغايرة بين شريعة محمد ﷺ وبين شريعة آل داود عليه السلام معلومة واضحة... **وقد وردت روايات صريحة تبين هذا المعنى**: ففي بحار الأنوار لمحمد باقر المجلسي: [وأنّه يحكم بينهم مرّة بحكم آدم، ومرة بحكم داود، ومرة بقضاء إبراهيم، وفي كلّ واحد منها يعارضه بعض أصحابه] [٣٨٩/٥٢]. إذا علمنا هذا، ثم رأينا أنّ القرآن المزعوم الذي سيعلّمه المهدي الشيعي القادم لأتباعه ليس فيه حرف من القرآن، وهو ثلاثة أضعاف مصحفنا، علمنا أنّ المقصود بذلك هو التّلمود وليس القرآن الكريم. روى المفيد في كتاب الإرشاد بإسناد إلى جابر الجعفي عن أبي جعفر أنه قال: [إذا قام قائم آل محمد ﷺ ضرب فساطيط، ويعلّم الناس القرآن على ما أنزل الله ﷻ، فأصعب ما يكون من حفظه اليوم لأنّه يخالف فيه التّأليف] [ص ٤١٣])[1].

(ما تقول فيمن يتخلى عن حكم رسول الله ﷺ إلى حكم داود وآل داود عليه السلام؟ وما تقول فيمن يترك دين الإسلام إلى دين اليهود؟ لا تنس إجابتك على هذين السؤالين فإن الأمر جلل)، بهذه المقدمة ابتدأ الباحث ناصح عبدالرحمن أمين حديثه في تأكيد هذا الفهم الظاهر من الروايات، والرد على التأويلات المخالفة لذلك في أكثر من خمسين صفحة بأسلوب شرعي وعقلي ساخر، فنَّد فيه

(١) انظر مقالا نشر في مجلة المنهاج بلندن بعنوان: قراءة في النبوءات (المسيح الدجال) لعمر محمود أبو عمر، تحدث فيه عن دور النبوءات عند الأعداء في تحديد سياساتهم مركزا على النصارى واليهود والروافض.

جميع روايات هذا الباب[1]. ومما جاء فيه:

- (ويبقى السؤال لماذا؟ لماذا إذا قام الإمام الثاني عشر يحكم بحكم داود وسليمان عليهما السلام؟ فإذا ظهر أمر الأئمة ونحمد الله تعالى أن أمرهم لم يظهر إلى الآن. بل ذاك فضل الله تعالى علينا إذ لم يجعل الأمر إلى أئمة الكليني وأمثاله، وإلا لكنا الآن على دين لا يرضاه الله تعالى، فمن المعلوم أن نبي الله داود وسليمان كانا على منهاج غير المنهاج الذي جاء به رسولنا ﷺ، وقد ارتضاه الله تعالى لنا ونسخ المناهج السابقة. فكل من دان غير دين الإسلام فإنه لن يُقبل منه وخسارته في الآخرة لا مراء فيها قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران:٨٥]. فإذا ظهر أمر الإمام الثاني عشر: إما أنه يحكم بحكم داود وسليمان في مسألة عدم السؤال عن البينة فقط، أي أنه يحكم كحكم ذلك النبيين الكريمين دون أن يطلب من أحد البينة. وإما أنه يلغي العمل بحكم رسول الله، ويحيد عنه إلى حكم داود وسليمان، وذلك:

١ - لأن مجموع الروايات تدل على ذلك فيما كذب فيها الكليني ورواته على الأئمة بما صح عنهم، وبما لم يصح، وفيما خدع الكليني بها الشيعة.

٢ - لأن الكليني عندما صاغ لهذه الروايات - وهو من هو كما علمنا ذلك من خلال كلمات الإطراء والمدح والثناء والتوثيق الصادرة بحقه من علماء الشيعة وعلى تلاحق العصور، أقول: -فإنه فصل في العنوان بين [حكمهم بحكم داود] وبين [لا يسألون البينة] بحرف العطف [و]، والعطف يقتضي

(١) انظر كتاب (إسراء مع الإمام الثاني عشر) ص(١٤٨-٢٠٥).

المغايرة، فحكمهم بحكم داود وآل داود شيء، وعدم سؤالهم البينة شيء آخر. هذه هي دلالة حرف العطف في اللغة العربية عند من ينطقونها [و]، ولا ينطقونها [و]، وأحيانًا تكون تفسيرية)[1].

- (والعجب كل العجب من الكليني فيما ينقل عن أبي عبدالله، كيف جمع كلمات هذه الرواية؟ قائم محمد - حكم بحكم داود وسليمان. فالقائم قائم آل محمد، ولكن الحكم من داود وسليمان. فإما أن يكون قائم آل محمد ويحكم بحكم محمد ﷺ، وإما أن يكون قائم داود وآل داود فيحكم بحكم داود. أما أن يكون القائم من آل محمد، والحكم من داود وسليمان؛ فهذا الذي لا يمكن أن يجمع بينهما غير الكليني وأمثاله، ولكن لا تأبه فإنه الكافي، وكافيه تناقضًا وإسفافًا)[2].

- (ومهما حاولت فلا يوجد أي مساغ للتوفيق بين رواية أبي عبدالله وبين تلك المجموعة الطيبة من الآيات القرآنية المباركة - آيات وجوب التحاكم إلى الله ورسوله والإعراض عما سواهما -. ومهما حاولت فلا يوجد أي مساغ للتوفيق بين كون القائم وصيا لمحمد ﷺ، وبين حكمه بحكم داود عليه السلام!!. ومهما حاولت فلا يوجد أي مساغ للتوفيق بين كونه من أتباع القرآن ومن أتباع رسول الله ﷺ، وبين تلقيه لروح القدس بالأحكام من الله تعالى. ايتني بعقل إسلامي خاضع لكتاب الله وسنة رسوله يمكنه أن يُوَفِّقَ بين هذه المتناقضات)[3].

---

(١) انظر المصدر السابق ص(١٤٩-١٥١).

(٢) انظر المصدر السابق ص(١٦٦).

(٣) انظر المصدر السابق ص(١٧٩-١٨٠). وعلق الشيخ الدمشقية على روايات الباب بقوله: =

۞ المقدمة الخامسة: أصول عقيدة أهل السنة والجماعة.

العقيدة هي مجموعة من القضايا المسلَّمة بالعقل والسمع والفطرة، يعقد عليها الإنسان قلبه ويثني صدره جازماً بصحتها قاطعاً بوجودها وثبوتها لا يرى خلافها أنه يصح أو يكون أبداً. وذلك كاعتقاد الإنسان بوجود خالقه، وعلمه به، وقدرته عليه، ولقائه به، وكاعتقاده بوجوب طاعته فيما بلغه من أوامره ونواهيه من طريق كتبه ورسله، وكاعتقاده بغنى ربه تعالى عنه، وافتقاره إليه، وأنه لا حياة ولا سعادة إلا بلزوم أمره، وأنه متى ابتعد عنه لحظة خاف على نفسه من الهلاك، وكاعتقاده أنه الرب المستحق للعبادة، ولا معبود سواه، واعتقاده أن الرب سمّى نفسه بأسماء، ووصف نفسه بصفات، هذه الأسماء والصفات ينبغي أن تثبت له على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل[1].

وهناك أصول[2] واضحة تجمع عقيدة أهل السنة والجماعة تم استقاؤها من

(وهذا من أوجه العلاقة بين الشيعة وبين اليهود، وإلا فمن كان يعظم القرآن وسنة النبي ﷺ لا يقبل إلا أن يكون الحكم بهما. ولو كان داود حيا لما وسعه إلا اتباع سنة المصطفى ﷺ. وهل بقي حكم داود متوافرا بيننا؟ أم أن الكتب السابقة نسخت ولم يبق إلا اتباع القرآن؟) كتاب (نقد الأصول من الكافي).

(١) انظر كتاب (مباحث في العقيدة) للدكتور عبدالله الطيار (١١/١) ط مكتبة الرشد.

(٢) انظر هذه الأصول في كتاب (مختصر عقيدة أهل السنة والجماعة) للدكتور محمد الحمد (١١- ١٥) نشر موقع دعوة الإسلام للمؤلف على الرابط: www.toislam.net (مباحث في العقيدة) للدكتور عبدالله الطيار (١٧/١-١٩) (مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة) للدكتور ناصر العقل - نشر: دار الصفوة - القاهرة.

مصادر التلقي والاستدلال لديهم، والتي تمتاز بقيامها على التسليم لله ولرسوله ﷺ، وسلامتها من الاضطراب والتناقض واللبس، وملائمتها للفطرة السليمة، وموافقتها للعقل الصريح الخالي من الشهوات والشبهات، واتصال سندها بالرسول ﷺ والتابعين وأئمة الدين قولاً، وعملاً، واعتقاداً، وعمومها، وشمولها، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وحال، وأمة.

وبما أن الكليني في كتابه الكافي قد خالف أصول عقيدة أهل السنة والجماعة لعدم اتفاقه معهم في مصادر التلقي وأصول الاستدلال[1]؛ فسأقتصر في هذا الباب على ذكر الأصول العامة لعقيدة أهل السنة والجماعة بما أراه يتناسب مع ما خالف فيه الكليني، ومن تلك الأصول ما يلي:

١) مصدر العقيدة: هو كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ الصحيحة، وإجماع السلف الصالح.

٢) كل ما صح من سنة رسول الله ﷺ: وجب قبوله والعمل به، وإن كان آحاداً في العقائد وغيرها.

٣) المرجع في فهم الكتاب والسنة: هو النصوص المبينة لها، وفهم السلف الصالح، ومن سار على منهجهم من الأئمة، ولا يعارض ما ثبت من ذلك بمجرد احتمالات لغوية.

٤) أصول الدين كله: قد بينها النبي ﷺ، وليس لأحد أن يحدث شيئاً زاعماً أنه من الدين.

٥) التسليم لله ولرسوله ﷺ: ظاهراً، وباطناً، فلا يعارض شيء من الكتاب

(١) كما بينت ذلك وقررته في الباب الثاني من هذه الرسالة.

أو السنة الصحيحة بقياس، ولا ذوق، ولا كشف ولا قول شيخ، ولا إمام، ونحو ذلك.

٦) الرضا والطاعة المطلقة لله ولرسوله ﷺ، والإيمان بالله تعالى حكماً من الإيمان به رباً وإلهاً، فلا شريك له في حكمه، وأمره، وتشريع ما لم يأذن به الله، والتحاكم إلى الطاغوت، واتباع غير شريعة محمد ﷺ، وتبديل شيء منها كفر، ومن زعم أن أحداً يسعه الخروج عنها فقد كفر.

٧) العقل الصريح: موافق للنقل الصحيح، ولا يتعارض قطعيان منهما أبداً، وعند توهم التعارض يقدم النقل.

٨) الوسائل لها حكم المقاصد، وكل ذريعة إلى الشرك في عبادة الله أو الابتداع في الدين يجب سدها، فإن كل محدثة في الدين بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

٩) تكفير من يعتقد وحدة الوجود، أو اعتقاد حلول الله تعالى في شيء من مخلوقاته، أو اتحاده به .

١٠) لا يجوز صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، فهو وحده المستحق للعبادة، فلا شريك له في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، فمن صرف شيئاً من أنواع العبادة، والاستغاثة، والاستعانة، والنذر، والذبح، والتوكل، والخوف، والرجاء لغير الله فقد أشرك، أياً كان المقصود بذلك، ملكاً مقرباً، أو نبياً مرسلاً، أو عبداً صالحاً، أو غيرهم.

١١) الوسيلة المأمور بها في القرآن هي ما يقرب إلى الله تعالى من الطاعات المشروعة، والتوسل ثلاثة أنواع: (مشروع): وهو التوسل إلى الله تعالى، بأسمائه وصفاته، أو بعمل صالح من المتوسل، أو بدعاء الحي الصالح.

(بدعي): وهو التوسل إلى الله تعالى بما لم يرد في الشرع، كالتوسل بذوات الأنبياء، والصالحين، أو جاههم، أو حقهم، أو حرمتهم، ونحو ذلك.
(شركي): وهو اتخاذ الأموات وسائط في العبادة، ودعاؤهم وطلب الحوائج منهم والاستعانة بهم ونحو ذلك.

١٢) الأصل في أسماء الله وصفاته إثبات ما أثبته تعالى لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من غير تكييف ولا تمثيل، ونفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل كما قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]، مع الإيمان بمعاني ألفاظ النصوص، وما دلت عليه.

١٣) الإيمان بالملائكة الكرام إجمالاً، وعلى التفصيل فيما صح به الدليل من أسمائهم، وصفاتهم، وأعمالهم، بحسب علم المكلف.

١٤) الإيمان بالكتب المنزلة جميعها، وأن القرآن أفضلها، وناسخها، وأن كل ما قبله طرأ عليه التحريف. وأما القرآن فهو محفوظ بحفظ الله له ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر:٩].

١٥) القرآن الكريم كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وهو معجز ومحفوظ.

١٦) الإيمان بالأنبياء والرسل -عليهم الصلاة والسلام- وأنهم أفضل ممن سواهم من البشر، ومن زعم غير ذلك فقد كفر. وما صح فيه الدليل بعينه منهم، وجب الإيمان به معيناً، ويجب الإيمان بسائرهم إجمالاً، وأن محمداً ﷺ أفضلهم وآخرهم.

١٧) الإيمان بأن الله أرسل محمدا ﷺ للناس جميعا، وأنه خاتم النبيين

والمرسلين، وأن الوحي قد انقطع بموته ﷺ، ومن اعتقد خلاف ذلك كفر.

١٨) الإيمان باليوم الآخر، وكل ما صح فيه من الأخبار، وما يتقدمه من العلامات والأشراط.

١٩) الإيمان بالقدر خيره وشره، وأن الله علم كل شيء، وكتبه، وشاءه وقدره، وخلقه، والله تعالى على كل شيء قدير، وهو خالق كل شيء، وفعال لما يريد.

٢٠) الله خالق العباد وأفعالهم، فالله خالق كل شيء، والعباد فاعلون لها على الحقيقة.

٢١) التصديق والإيمان بما صح به الدليل من المغيبات كالعرش، والكرسي، والجنة، والنار، ونعيم القبر، وعذابه، والصراط، والحوض، والميزان وغيرها من دون تأويل، أو خوض فيما لا يُعلم، والوقوف عند النصوص الواردة، وفهمها على ضوء فهم سلف الأمة وخيارها.

٢٢) رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، في الجنة وفي المحشر حق، ومن أنكرها، أو أولها فهو زائغ ضال، وهي لن تقع لأحد في الدنيا.

٢٣) الإيمان بشفاعة النبي ﷺ، وشفاعة الأنبياء، والملائكة، والصالحين وغيرهم يوم القيامة لمن رضي الله عنهم، وأذن في الشفاعة لهم حسب ما ورد في الأدلة الصحيحة.

٢٤) كرامات الأولياء والصالحين حق، وليس كل أمر خارق للعادة كرامة، بل قد يكون ذلك استدراجاً، وقد يكون من تأثير الجن والشياطين، والضابط والمرجع هو الكتاب والسنة وموافقتهما.

٢٥) لا يعلم الغيب إلا الله وحده، ويطلع الله بعض رسله على شيء من الغيب، ومن ادعى علم الغيب فقد كفر.

٢٦) الحكم بغير ما أنزل الله كفر أكبر، وقد يكون كفراً دون كفر.

٢٧) لا يقطع لأحد بالجنة أو النار، إلا من ثبت النص بحقه .

٢٨) أفعال الناس عند القبور وزيارتها ثلاث أنواع: (الأول): مشروع وهو زيارة القبور؛ لتذكر الآخرة، وللسلام على أهلها، والدعاء لهم. (الثاني): بدعي ينافي كمال التوحيد، وهو وسيلة من وسائل الشرك، وهو قصد عبادة الله تعالى والتقرب إليه عند القبور، أو قصد التبرك بها، أو إهداء الثواب عندها، والبناء عليها، وتجصيصها وإسراجها، واتخاذها مساجد، وشد الرحال إليها، ونحو ذلك مما ثبت النهي عنه، أو مما لا أصل له في الشرع. (الثالث): شركي ينافي التوحيد، وهو صرف شيء من أنواع العبادة لصاحب القبر: كدعائه من دون الله، والاستعانة والاستغاثة به، والطواف، والذبح، والنذر له، ونحو ذلك.

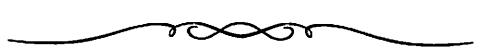

الفصل الأول

موقف الكليني من التوحيد وأنواعه الثلاثة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الكليني من توحيد الربوبية.

المبحث الثاني: موقف الكليني من توحيد الألوهية.

المبحث الثالث: موقف الكليني من توحيد الأسماء والصفات.